جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

الإقتصاد الوطني في مئوية الدولة الأردنية

2021/4/10

عبر تقنية التواصل المرئي

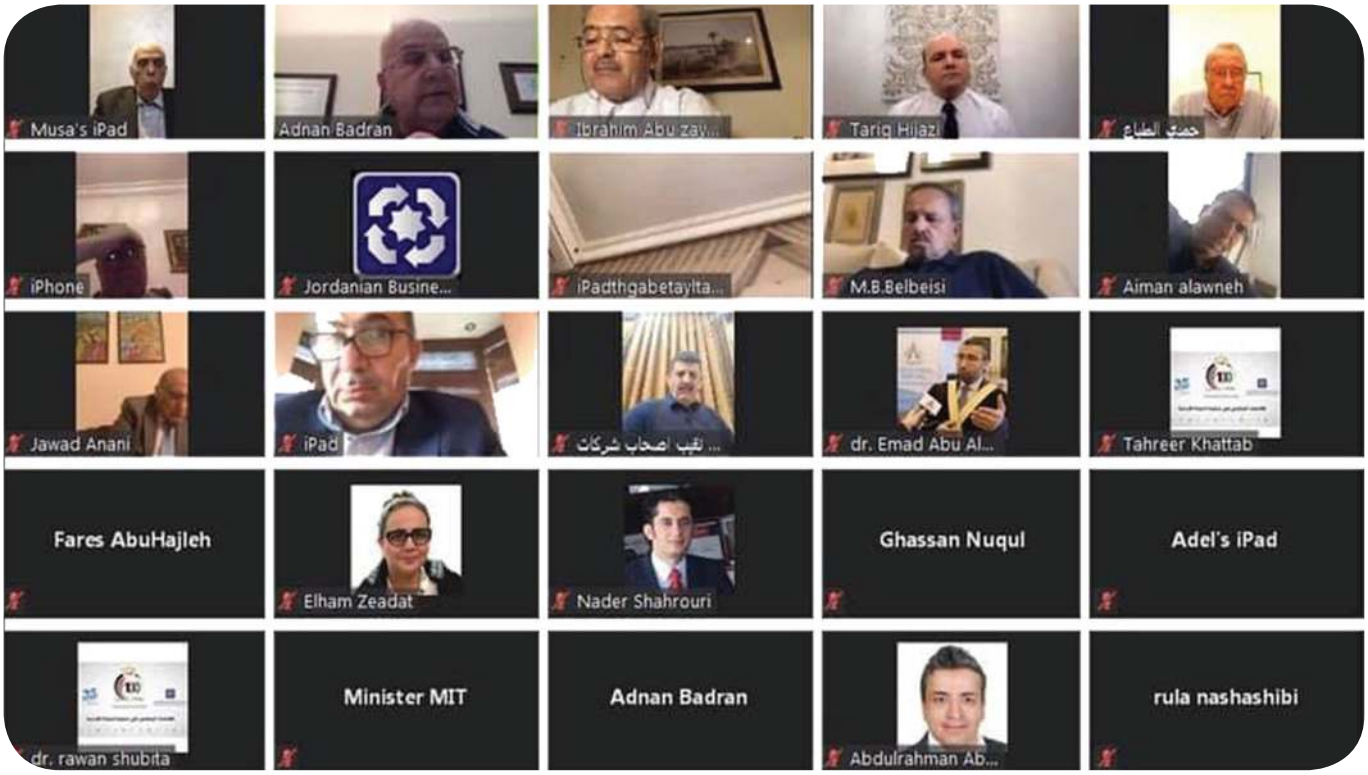

بمناسبة مئوية المملكة الأردنية الهاشمية وضمن إحتفالات المملكة بمئوية الدولة الأردنية نظمت جمعية رجال الأعمال الأردنيين جلسة من خلال تقنية التواصل المرئي- بعنوان "الاقتصاد الوطني في مئوية الدولة الأردنية" وذلك في مساء يوم السبت الموافق 2021/4/10 والتي حضرها عدد كبير من رجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين من داخل وخارج المملكة.

وتحدث في هذه الجلسة التي أدارها مدير عام الجمعية السيد طارق حجازي، كل من:

1. معالي السيد حمدي الطباع - رئيس الجمعية
2. دولة الدكتور عدنان بدران - رئيس الوزراء الأسبق عضو مجلس أمناء الجمعية
3. معالي المهندسة مها العلي- وزير الصناعة والتجارة والتموين
4. معالي الدكتور زياد الفريز- محافظ البنك المركزي
5. معالي الدكتور جواد العناني- نائب رئيس الوزراء الأسبق
6. سعادة السيد غسان نقل عضو مجلس أمناء جمعية رجال الأعمال الأردنيين ونائب رئيس مجلس إدارة مجموعة نقل

وتجدر الإشارة إلى أن جمعية رجال الأعمال الأردنيين كانت قد تأسست عام 1985 برؤية ملكية سامية من جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم- رحمه اللّه- عندما تداعى عدد من رجال الأعمال الأردنيين لتأسيس هذا الصرح الاقتصادي ليكون الذراع الاستثماري للدولة الأردنية، وكان جلالة المغفور له الملك الحسين بن طلال رحمه اللّه وطيب ثراه قد أنعم على الجمعية عام 1995 بوسام الكوكب الأردني من الدرجة الأولى تقديراً لجهودها في خدمة الاقتصاد الأردني.

نظراً لأهمية الكلمات التي قدمت في هذه الجلسة الحوارية والأفكار والإقتراحات التي وردت فيها، فقد رأت جمعية رجال الأعمال الأردنيين إصدارها في هذا الكتاب.

معالي السيد حمدي الطباع – رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين

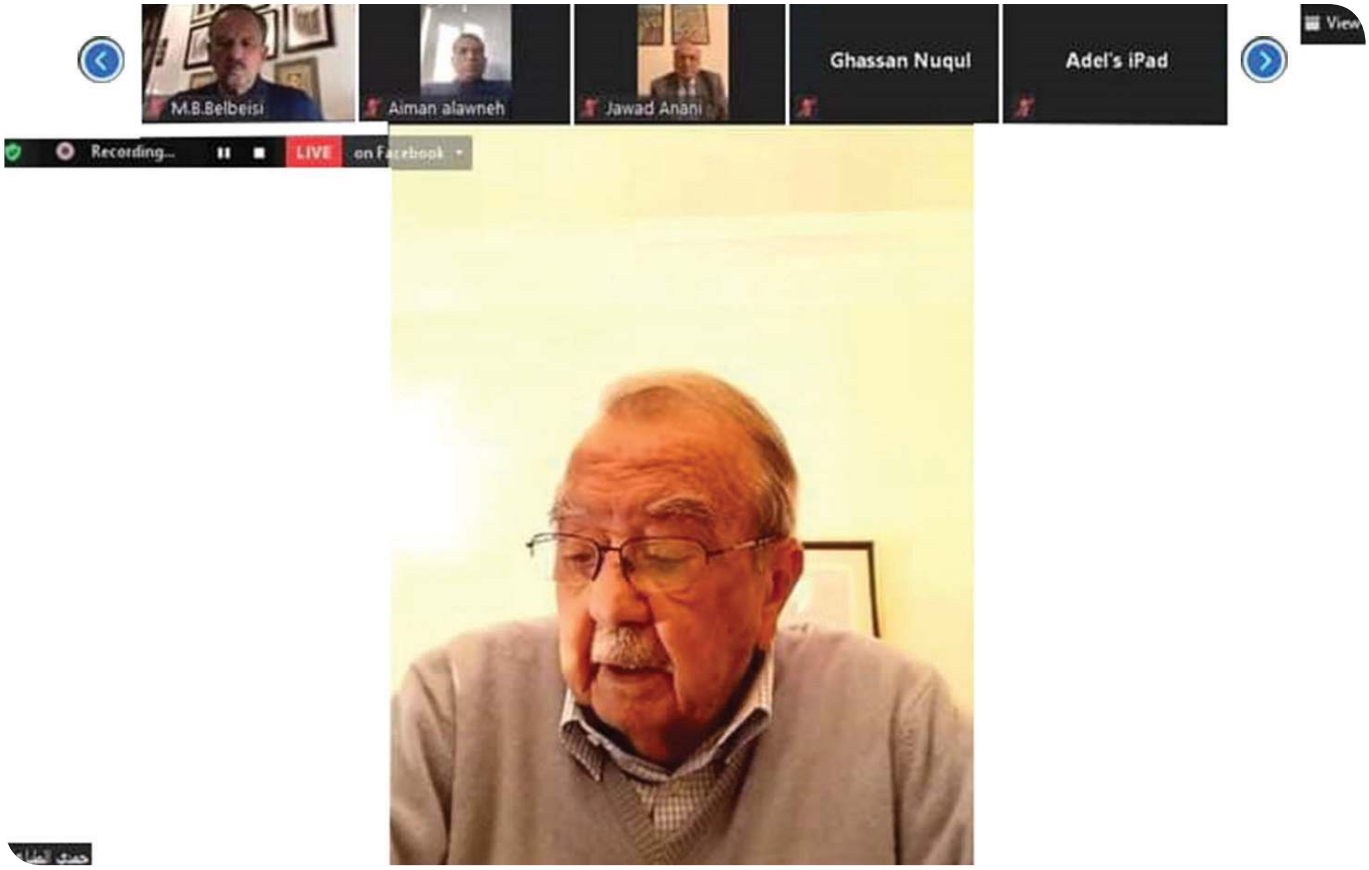

يسعدني أن أرحب بكم وأشكركم مشاركتنا في هذه الجلسة الحوارية التي تجمعنا بمناسبة دخولنا المئوية الثانية من عمر المملكة الأردنية الهاشمية التي اعتمدت منذ تأسيسها عام 1921 على رؤية مؤسس الدولة الأردنية الملك عبد اللّه الأول في اعتبار الكيان السياسي الأردني- الذي يعتبر من أطول الأنظمة السياسية في المنطقة- نواة لدولة عربية مستقلة في سبيل بناء دولة مدنية عصرية التي برؤى ملكية حرصت على الاستثمار في الانسان ليكون على قدر عال من الوعي في مواجهة التحديات.

فكان الاقتصاد هو نواة تأسيس الدولة الأردنية، وهو عمادها ولذا كان الإهتمام بالإنسان ليسهم في البنية الاقتصادية والإجتماعية والثقافية للدولة بمساندة هاشمية لهم من خلال إيجاد بيئة حافزة لاطلاق طاقات وابداعات أبناء وبنات الوطن لتحقيق آمالهم بالنهوض في هذه الدولة الفتية وتحقيق الاستدامة للأجيال القادمة.

لقد اعتمدت الدولة الأردنية نظام الاقتصاد الحر، الذي ساعد على بناء قاعدة اقتصادية لدولة لم تكن لديها العديد من الموارد، لذا تبنت الاعتماد على رأس المال البشري الذي شكل ولا يزال 70٪ من الاقتصاد الوطني ليصبح اقتصاداً قائماً على الخدمات في بدايات تأسيس المملكة.

وعليه فقد أرسى جلالة المغفور له الملك المؤسس عبداللّه بن الحسين قواعد إنشاء دولة المؤسسات القوية، وأسندها جلالة المغفور له الملك طلال بن عبداللّه بدستور حضاري، ورفع

بنيانها وزاد من شأنها جلالة المغفور له الملك الحسين بن طلال، طيب اللّه ثراهم جميعاً ، وعلى خطى الأوائل من الملوك الهاشميين، يمضي جلالة الملك عبداللّه الثاني ابن الحسين، بعزيمة لا تلين، وعطاء لا ينضب، في استكمال مسيرة الإنجاز والبناء، حتى بات الأردن نموذجاً متميزاً في التطور والحداثة، والتقدم والإزدهار، ولا يزال جلالته ماضٍ بكل عزم وقوة ليغدو الأردن مركزاً استثمارياً هاماً في دول المنطقة.

وفي هذا الصدد ومنذ إنشاء مؤسسات القطاع الخاص الأردني فقد عمل هذا القطاع جنباً إلى جنب مع القطاع العام منذ تأسيس الدولة فكان للقطاعين دور مشترك في تنمية الاقتصاد وصموده في وجه الصدمات والتحديات الداخلية والخارجية التي واجهتها المملكة منذ تأسيس الإمارة فكان القطاع الخاص الوطني المساهم الفعال مع الحكومة في التشغيل والتوظيف والتنمية الاقتصادية وتحقق النمو مدفوعاً برؤية تنبع من الإيمان بأن أفضل ما يخدم مصلحة الوطن هو تشارك وتعاون وتكاتف الحكومة والقطاع الخاص إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني معاً في مختلف المجالات وما يرافقها من مسؤولية إجتماعية للمؤسسات والتي كانت حريصة كل الحرص على أدائها بشكل جيد.

وأوكد لكم بأن القطاع الخاص يحرص دوماً على تعزيز دوره التنموي والاقتصادي فلا يكون مجرد كيان اقتصادي غايته الربح وتحقيق المصالح فقط وإنما يقوم القطاع الخاص وبالتشارك الفعلي مع القطاع العام بدور مجتمعي هام يحرص على الإستمرار لمتابعة تطويره ليغدو وطننا الأفضل في مئويته الثانية مستقبلاً فالمجتمعات لا تنمو ولا تزدهر إلا في مجتمعات متعافية بالشراكة التي تستوعب الصدمات برؤيا مؤسسية ثاقبة. وأتطلع معكم للعمل على تفعيل الدور الحيوي للقطاع الخاص في بناء الاقتصاد الأردني والمساهمة في تحقيق النهضة الاقتصادية.

لقد واجه الأردن ومنذ تأسيسه العديد من التحديات الاقتصادية، والتي كانت ناتجة عن أزمات عاشها الأردن مع الحروب وأزمات اللجوء المتكررة، والأزمات المالية العالمية. وكان على الدوام يخرج من هذه الأزمات بقوة نتيجة تكاتف القطاعات كافة في الصمود وإيجاد الحلول للخروج منها وتحويل تلك التحديات إلى فرص حقيقية من خلال إجراء العديد من الاصلاحات الاقتصادية وتحديث التشريعات والعمل على جذب الاستثمارات، وهذا كله كان بجهود من القيادة بضم الأردن إلى العديد من التكتلات الاقتصادية وتوقيع الاتفاقيات التي عملت على زيادة حجم الاستثمارات في المملكة.

كان الأردن بأغلبيته الساحقة زراعياً عندما استقل في عام 1946. وبعد ضم الضفة الغربية إلى الأردن، شهد الأردن نمواً اقتصادياً سريعاً نتيجة لتضاعف نسبة الأراضي الصالحة للزراعة وحدوث زيادة كبيرة في إجمالي مصادر المياه نتيجة الضم. إلا أن الاقتصاد الأردني تكبد تكاليف باهظة بعد حرب 1967، التي تسببت في نزوح قسم كبير من أبناء الضفة الغربية إلى الأردن، وخسارة موارد مائية وأراضي زراعية واسعة.

وفي بداية سبعنيات القرن الماضي أتيحت للمتعلمين من الأردنيين فرصة الاغتراب للعمل في دول الخليج، التي كانت في مرحلة نهضة شاملة مع بدء استغلال حقول النفط الضخمة. خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط في عام 1973. و تدفقت على الأردن مبالغ ضخمة من الأموال من تحويلات المغتربين، أسهمت في تغيير مظاهر العمران وأنماط الحياة. لكن هذه الاستثمارات كانت ذات انتاجية متدنية، فقد ركّزت على العقارات، والسلع الاستهلاكية المستوردة. وفي أعقابها بدأ الاقتصاد الأردني بالتعافي والازدهار الذي استمر حتى أواخر فترة الثمانينات.

وقد شارك صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال القطاع الخاص في وضع خطط التنمية الثلاثية والخمسية للاقتصاد الوطني فقد ترأّس سموه لجان الإشراف على خطة التنمية الأولى (1973-1975) وخطط التنمية الثلاث التي تبعتها (1976-1980، 1981-1985، 1986-1990).

في شباط من العام 1989 بدأ الأردن بتطبيق سياسة إصلاح اقتصادي على شكل خصخصة المؤسسات العامة ووقف التعيينات في دوائر الدولة، وتخفيض كبير في دعم السلع الأساسية والمشتقات النفطية، وقد عانى الأردن الكثير من جراء حرب الخليج عام 1990 وكانت لذلك انعكسات سلبية على اقتصاده. فقد انخفضت عائدات السياحة، و قررت دول الخليج الحد من علاقاتها الاقتصادية مع الأردن، كما تأثرت تحويلات العاملين في الخارج، وأسواق التصدير لهذه الدول، كما أثر ذلك على إمدادات النفط بسبب مواقف الأردن، عندما كان الأردن شريكاً تجارياً للعراق.

بعد اتفاقية السلام مع إسرائيل في وادي عربة في كانون الثاني من العام 1994، وعودة دول الخليج لترحب بالأيدي العاملة الأردنية ، وبدء توقيع الأردن عدة اتفاقيات تجارية، خاصة مع الولايات المتحدة في عام 1995. مما أتاح للأردن مضاعفة صادراته من السلع المصنعة ومن خلال المناطق الصناعية المؤهلة بدءاً من عام 1997. حيث بدأت تصدّر السلع المنتَجة في هذه المناطق إلى الولايات المتحدة دون أن تفرض عليها رسوماً جمركية، ومن أجل اكتساب ثقة المستثمرين، تم تثبيت سعر الصرف مقابل الدولار في عام 1994. كما وتبنت الحكومة سياسة متكاملة لمكافحة الفقر خلال التسعينات، مما سمح بتخفيض نسبة الفقراء من 24٪ إلى 13٪. لكن هذه السياسات غير المرتبطة بالعمالة، عجزت عن وقف تصاعد حدة الفقر الحقيقي.

منذ عام 1999، تبنى جلالة الملك عبد اللّه الثاني برنامجاً لخصخصة القطاع العام (الماء، الإتصالات)، ولجذب استثمارات أجنبية نحو مناطق حرة ومناطق اقتصادية خاصة، وباشر جلالته بتطبيق خطة إصلاح تهدف إلى تحويل الأردن إلى مركز إقليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة في عام 2001. فتحولت عمان إلى مركز إقليمي لرجال الأعمال وأحد أكثر المواقع المرغوبة في الاستثمار في المنطقة فبرزت قطاعات السياحة والعقارات، بالإضافة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن كاكثر القطاعات قدرة على المنافسة. كما و انضم الأردن إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2000. وشهدت الأردن في الفترة 2005 – 2006 طفرة اقتصادية حقيقية، مع تضاعف استثمارات الأسواق المالية في الخليج العربي، وارتفاع سعر

النفط الى أكثر من 100 دولار للبرميل، ومع تدفق رؤوس الأموال الخليجية نحو الأردن. حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2006 رقماً قياسياً قدره 2.7 مليار دولار كما و تضاعفت قيم العقار بين 2003 و 2006 وبدأ إنشاء مشروعات عمرانية ضخمة في عمان والعقبة، وتم التخطيط في ذلك الوقت لمشروعات كبيرة في عام 2006 منها مشروع نقل مياه الديسي إلى العاصمة، وقناة البحرين الأحمر-الميت.

لقد عاصرت جمعية رجال الأعمال الأردنيين 36 عاما من مئوية الدولة الأردنية وتحظى الجمعية بدعم كبير من القيادة الهاشمية حيث شاركت بالعديد من الزيارات الملكية خارج المملكة كما وأنعم المغفور له جلالة الملك الحسين بن طلال طيب الله ثراه بمنح الجمعية عام 1995 وسام الكوكب الأردني من الدرجة الأولى.

هذا وتساهم الجمعية في تطبيق رؤية جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين بإبراز موقع الأردن على خريطة الاستثمار العالمية والترويج للاستثمار في الأردن على الصعيدين العربي والدولي، وتعمل الجمعية على تسويق فرص الاستثمار في المملكة والترويج لمناخ الاستثمار الجاذب فيها، وذلك ضمن الفعاليات المتعددة التي تنظمها في مختلف الدول العربية والأجنبية من خلال مجالس الأعمال المشتركة التي ارتبطت بها الجمعية منذ تأسيسها.

لقد نجحت الجمعية في تأسيس ما يقارب 35 مجلس أعمال مع جمعيات مماثلة في عدد من الأقطار العربية والدولية وتهدف الجمعية بصورة أساسية إلى توفير المناخ المناسب للعمل الاستثماري بما يمكن القطاع الخاص من أداء دوره في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة في الأردن والى خدمة أعضائها من رجال الاعمال بمختلف القطاعات، والعمل على توفير مناخ متميز لتبادل الخبرات و تحقيق المصالح المشتركة بين الأعضاء.

من أجل مائة عام أخرى من عمر الدولة حافلة بالنجاح والازدهار، لا بد من الاستمرار بالتحديث والتطوير وإعادة هيكلة الإدارة العامة في الدولة وترشيق القطاع العام ووضع خطط واستراتيجيات اقتصادية متوسطة وطويلة المدى وإجراء هيكلة شاملة لكافة أركان الإقتصاد الأردني. وترسيخ نهج الاقتصاد المختلط الذي يعتمد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتمكين الاقتصاد من خلال ذلك من بناء مؤسسات ومنشآت وطنية مهمة وحيوية تساعد كما كانت في بناء الدولة وتطويرها، ولتحقيق ذلك لا بد أن نعمل معاً من خلال تفعيل ومأسسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص- هذه الشراكة التي يؤكد عليها بإستمرار جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم- وأدعو الله أن يوفقنا جميعاً لتحقيق المزيد من التقدم والإزدهار لأردننا الغالي بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه.

دولة الدكتور عدنان بدران – رئيس الوزراء الأسبق

مع انتهاء المئوية الأولى ونحن على أبواب المئوية الثانية، لابد من إجراء دراسة الإنجاز خلال العقود العشرة الماضية، ومنذ تأسيس الإمارة لمعرفة النجاحات التي حققها الوطن والتحديات التي واجهها، للبناء على الانجاز وتجاوز السلبيات والاخفاقات.

إن من أهم الأعمدة الاقتصادية في بناء النهضة لدولة ناشئة يكمن في التعليم رقماً وعدداً وعدة. فعند تأسيس إمارة شرق الأردن (إمارة الشرق العربي)، كان نظام التعليم تقليداً متوارثاً من النظم العثمانية، وكانت ميزانية قطاع التعليم عند تأسيس الإمارة في عام 1921 مبلغ 500 جنيهاً فلسطينياً فقط شهرياً، وكانت هناك 25 مدرسة أولية (ابتدائية) أشبه بالكتاتيب، وفي عام 1923 تم وضع الحجر الأساسي لأول مدرسة ثانوية في الإمارة في مدينة السلط وكان الطلبة يذهبون لها للالتحاق بالتعليم الثانوي الذي تعود مناهجه لوزارة المعارف في فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وبعدها تأسست ثلاث مدارس ثانوية في نهاية الثلاثينات وبداية الأربعينات من القرن الماضي، واحدة في إربد وأخرى في عمان، والثالثة في الكرك وتم توحيد المناهج، وكان التعليمُ موجهاً إلى بناء الكادر الوظيفي لأركان حكومة الأمارة الناشئة، ولمدرسة ثانوية السلط كل الفضل في توفير المتعلمين للانخراط في كوادر الدولة. كما تم ارسال المتميزين من خريجي ثانوية السلط إلى الجامعة الأمريكية ببيروت ليعود الخريجون بعدها لتعيينهم معلمين في وزارة المعارف الأردنية وهناك أخرون توجهوا إلى جامعة القاهرة (فؤاد الأول) والإسكندرية والجامعة السورية في دمشق وجامعة بغداد في العراق.

وكانت مهنة التعليم هي الأعلى والأشرف في ذلك الوقت وراتبها الأعلى في الكادر الوظيفي الإداري للدولة.

لقد شكل قطاع التعليم العام والخاص العمود الفقري للنهضة في الأردن لبناء الوطن على قاعدة معرفية صلبه، فبدأت النهضة بخطوات مرحلية مدروسة، مرحلة الاستقلال من الانتداب البريطاني أولاً عام 1946 بعد سايكس بيكو الاتفاقية السرية التي جزأت الوطن العربي، ولقد مر التعليم في المراحل الأربعة التالية للمملكة:

المملكة الأولى: مملكة التأسيس في استقلال وتثبيت الدولة من تشريعات وهيكلة ونظم وأمن داخلي وجيش عربي والتوسع في التعليم.

المملكة الثانية: مملكة التكوين إذ شكل الدستور الدولة المدنية الديمقراطية التي تقوم على فصل السلطات واستمد كثيراً من مواده من الإعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948، وحقق التعليم الزاميته في المرحلة الأولية.

المملكة الثالثة: مملكة التمكين التي اتجهت نحو البناء وحققت قفزة نوعية في الزامية التعليم لجميع المرحلة الإعدادية وانتشر التعليم أفقياً وعمودياً إذ غطى جميع أرجاء الوطن في المدن والريف والبادية، ولقد شمل تأسيس المدارس والجامعات مع بناء بنية تحتية متكاملة من المياه والكهرباء (فلس الريف)، وشبكة من الطرق والموانئ، والمطارات، والصوامع للأمن الغذائي، والمراكز الصحية، وتطوير أجهزة الدولة المدنية والأمنية، واستمرت حركة التعليم في النمو والتطور لتصل مرتبة تنافس التعليم في المنطقة العربية.

المملكة الرابعة: مملكة التمتين والتعزيز اذ وصل التعليم إلى مرحلة متقدمة يضاهي الدول المتقدمة بشموليته وتنوعه أكان عاماً أم خاصاً.

مع نهاية المئوية الأولى في عام 2020 نما التعليم العام إذ بلغ عدد المدارس العامة والخاصة في المملكة 7,500 مدرسة ومع رياض الأطفال ليصبح العدد 8,000 مدرسة وعدد طلابها 2,115,000 طالباً وطالبة، وبلغ عدد المعلمين 136,062 ، وبلغ الانفاق الحكومي سنوياً على التعليم حوالي 2 مليار ديناراً، ومتوسط الانفاق على الطالب 720 ديناراً سنوياً. وقد وصلت نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي ٪100، ووصل نسبة القضاء على الأمية (الالمام بالقراءة والكتابة) إلى 99٪ تقريباً وهي من أعلى المعدلات على مستوى العالم العربي.

والتعليم العالي الذي بدأ بالجامعة الأردنية عند تأسيسها عام 1962، تطور بشكل متسارع خلال مسيرة الأردن في مئويته الأولى، إذ بلغ عدد الجامعات الأردنية مع نهاية المئوية الأولى 30 جامعة منها 10 جامعات رسمية، و20 جامعة خاصة، و45 كلية جامعية ومجتمع شاملة، وضمت الجامعات جميع التخصصات في مختلف البرامج والدرجات العلمية، وبلغ عدد الطلبة في التعليم الجامعي 342,000 (ثلاثماية واثنان وأربعون) طالباً وطالبة منهم 40,000 (أربعون ألفاً) طالباً وطالبة من دول عربية وأجنبية، يرفدون السوق الأردني حوالي أربعمائية مليون ديناراً بالعملة الصعبة سنوياً، وبلغ عدد أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الرسمية والخاصة 11,233 عضواً، كما استفاد 627,000 طالباً من منح وقروض بمبلغ يقارب 309 مليون ديناراً أردنياً.

وبلـغ عـدد الخريجيـن للجامعـات الرسـمية خـلال العشـرين سـنة الماضيـة (2001 – 2020) 1,055,282 خريجـاً نسـبة كبيـرة عملـت فـي الخـارج وخاصـة فـي بلـدان الخليـج رفـدت الأردن مـا يقـارب 3 مليـارات دينـاراً بالعملـة الصعبـة سـنوياً، كمـا تـم دعـم البحـث العلمـي والايفـاد خـلال السـنوات العشـر الماضيـة بمبلـغ حوالـي 400 مليـون دينـاراً، وارتفـع عـدد البحـوث المنشـورة إلـى حوالـي 40,000 فـي العشـرين سـنة الماضيـة، وبلـغ عـدد بـراءات الاختـراع 840 اختراعـاً خـلال نفـس الفتـرة.

لـذا، فـإن تطويـر التعليـم بكافـة مراحلـه فـي جميـع محافظـات المملكـة مـع شـح المـوارد كان أشـبه بمعجـزة مـع مـا شـهده الأردن مـن حـروب ونكبـات وثـورات وانقلابـات وعـدم اسـتقرار فـي محيـط عربـي ملتهـب وهجـرات متتاليـة مـن مناطـق التوتـر، ممـا أدى إلـى الضغـط علـى بنيتـه التحتيـة ومـوارده الطبيعيـة والاقتصاديـة.

لقـد كانـت المئويـة الأولـى تمثـل مراحل التأسـيس والتكويـن والتمكيـن والتمتين والتعزيـز لمنظومة التعليـم فـي توفيـره للجميـع مـن أجـل بنـاء الأنسـان المتمكـن والقـادر علـى التغييـر، ولقـد أسـهم التعليـم فـي بنـاء ثـروة العقـول والقـوى البشـرية وتنميتهـا. والآن ونحـن علـى أبـواب المئويـة الثانيـة، علينـا الانتقـال بالتعليـم والبحـث العلمـي إلـى منظومـة الإنتـاج لبنـاء الثـروة، ثـروة المـوارد البشـرية وثـروة بنـاء المؤسسـات والمهـارات والتكنولوجيـا مـن مخرجـات التعليـم والبحـث العلمـي.. لـذا، علينـا فـي المرحلـة الحاليـة والقادمـة ترسـيخ النوعيـة والجـودة فـي التعليـم، ترسـيخ المواءمـة مـع متطلبـات النهضـة، تكييـف مخرجـات التعليـم والبحـث العلمـي لبنـاء قطاعـات الصناعـة والزراعـة والخدمـات مـن خـلال الاختـراع والابـداع والابتـكار والإدارة الناجحـة (الحوكمـة) لمواردنـا البشـرية والطبيعيـة والماليـة،... وتحويـل الازمـات إلـى فـرص.

علينـا الانطـلاق بـذكاء للاقتصـاد المعرفـي والرقمـي: الانتقـال مـن خـلال المنظومـة التعليميـة مـن مخرجـات تطلـب التوظيـف إلـى مخرجـات ريـاديـة مـن رجـال الأعمـال توظـف وتشـغل الآخريـن مـن الشـباب مـن خـلال تأسـيس شـركات ناشـئة (startups) منهـا الصغيـرة والمتوسـطة (SMEs). هـذا هـو التحـدي الـذي ينتظرنـا جميعـاً فـي المئويـة الثانيـة.

لقـد اكتملـت البنيـة التحتيـة مـن مؤسسـات تعلميـة وبحثيـة فـي المئويـة الأولـى، والآن نحـن علـى أبـواب المئويـة الثانيـة وعلـى مفتـرق طـرق النهضـة... نحـو بنـاء الـذات والاعتمـاد علـى النفـس، فالاسـتقلال لا يكتمـل إلا بالنمـو الاقتصـادي لتحقيـق الثـروة فـي دخـل الفـرد والتحـول مـن مجتمـع الريعيـة إلـى مجتمـع الإنتاجيـة.

التحـدي لنـا جميعـاً فـي المئويـة الثانيـة كيـف نحـول مواردنـا البشـرية الضخمـة المتوفـرة لنـا، كيـف نحولهـا مـن حالـة البطالـة والفقـر إلـى مـوارد ثريـة ذكيـة تفتـح فرصـاً هائلـة فـي الاعمـال للشـباب باسـتخدام مخرجـات العلـوم والتكنولوجيـا فـي تكنولوجيـا المعلومـات والصناعـة والزراعـة والأمـن الغذائـي والأمـن الصحـي والخدمـات. كيـف نحقـق نهضـة اقتصاديـة واجتماعيـة شـاملة، وكيـف نحقق أيضـاً أهـداف التنميـة المسـتدامة للأمـم المتحـدة لعـام 2030 (SDGs) فـي توفيـر الغـذاء والـدواء والطاقـة والمـاء والموئـل، وبيئـة أفضـل للإنسـان فـي أمـن واسـتقرار. هنـاك تجـارب لـدول عديـدة كانـت خلفنـا فـي التنميـة، ولكنهـا باسـتخدام الـذكاء البشـري لمخرجـات التعلـم والبحـث والتطويـر

استطاعت بناء رأسمال بشري مذهل وحققت ثروة من الموارد البشرية الذكية.

وإذا أردنا الانطلاق من التمكين إلى تمتين النهضة وتعزيزها، علينا البناء على الإنجاز الذي حققناه في المئوية الأولى والتعامل مع أولويات النهضة الاقتصادية من خلال العناوين التالية:

أولاً: الاقتصاد المعرفي: يشكل المحور الرئيسي للنهوض بالاقتصاد الأردني نظراً لتوفر القوى البشرية التي تشكل الرأسمال البشري الحقيقي والتي يكلفُ إعدادُها سنوياً من خزينة الدولة ملياري دينار في التعليم العام، كما يكلف التعليم العالي حوالي مليار للجامعات الأردنية العامة والخاصة، معظمه من دخل الجامعات الذاتي، وعلينا مع المئوية الثانية تحويلها أي التنمية البشرية إلى رأسمال بشري ثري ذكي ومبدع، يتمتع بمهارات فكرية نقديه، تحلل وتستنتج لحل المشكلات، وتشكل مهاراتها العقلية وفكرها الخلاق عربات نمو وتقدم تنقلنا من واقع متخلف لدولة نامية إلى صفوف الدول المتقدمة. وهذا ممكن، فهناك دول عديدة كانت أقل تقدماً وامكاناتها أقل من امكانياتنا، ولكن بفضل سياساتها الرائدة في التعليم والبحث العلمي ونقل التكنولوجيا، صعدت في انتاجها بحيث أصبح دخل الفرد فيها ينافس الدول الصناعية.

ومن أجل تطوير الاقتصاد المعرفي، علينا الأخذ بما يلي:

1. تطوير المناهج التعليمية في جميع مراحل التعليم وادماج التعلم الالكتروني وعن بعد مع التعليم الوجاهي وتحويل الصف المدرسي إلى صف معكوس يبدأ بالنقاش والحوار لبناء ملكة التساؤل والاستقصاء للطلبة حول المفاهيم للحلقة الدراسية يتلوها طرح المهارات المعرفية باستخدام التقنيات الحديثة في أساليب التدريب لبناء مهارة التفكير والابداع في عملية التعلم. وهذا ينقلنا إلى التعليم المدمج، الذي يربط الوجاهي بالإلكتروني وعن بعد أكان متزامناً أو غير متزامن.
2. تدريب المعلمين لتنمية مهاراتهم المعرفية وبيداغوجية وتقنيات ووسائل التعلم الحديثة، خاصة التعلم المدمج قبل الخدمة بدبلوم مهني تربوي بعد درجة البكالوريوس، وأثناء الخدمة من خلال دورات مكثفة في التعلم مدى الحياة.
3. تنمية وتطوير البيئة المدرسية لتنمية الفكر الخلاق وتنمية مواهب الطلبة والاخلاقيات والسلوكيات والعمل المشترك واحترام الاختلاف وتقدير الحضارات الأخرى، وتحقيق المدرسة الخضراء، والكلية الخضراء، والجامعة الخضراء.
4. الشراكة مع القطاع الخاص في التدريب، وعقود بحثية لحل مشكلات الصناعة.

ثانياً: تشكل الطاقة نقطة هامة في نمو قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة والخدمات لتنافس الآخرين ولكن هناك أخطاء للأسف حصلت في بناء منظومة الطاقة، فأسعارها أصبحت مثبطة لنجاح وتنافسية الاقتصاد الأردني إذ أن مدخل الإنتاج من الطاقة مرتفع السعر وباهظ الثمن في الإنتاجية وسيؤدي إلى هجرة الصناعة إلى دول أخرى تنافسنا في أسعار مدخل الطاقة، لذا علينا:

1. إعادة النظر في جميع الاتفاقيات في توليد الطاقة أكانت احفورية أم متجددة على أساس سعر السوق لكلفتها الحقيقية الحالية مع هامش ربحي متوازن، اذ تفرض هذه الاتفاقيات حالياً أسعاراً مرتفعة على مدى 20 – 25 سنة، وتفرض شراء حد أدنى من انتاجها الكهربائي ولو كان فوق حاجة الشركة الوطنية للكهرباء والمملوكة كاملاً من الحكومة.

2. تطوير شبكات الجهد العالي للكهرباء لتتسع لتوليد الطاقة المتجددة بحيث تستوعب مستقبلاً 40٪ من خليط الطاقة بدلاً من 11٪ حالياً.
3. تحويل النقل والمركبات تدريجياً إلى كهربائية بالتزامن مع برامج الاتحاد الأوروبي بتصفير انبعاث الكربون مع عام 2050. وهذا سيفتح فرص عمل جديدة واستثمارات جديدة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

ثالثاً: الأمن المائي والغذائي: ما يهطل على المملكة من أمطار هو 8 10- مليار م3 يتبخر منها سنوياً 80٪، وهي عرضه للنقصان بسبب تغير المناخ. حصة الفرد في الأردن حالياً 500م3 وهذا يضع الأردن بدولة رقم 3 في شح المياه عالمياً للأسف ما العمل إذن؟

1. الأمن المائي: الفاقد هو 45٪ من المياه تتسرب من شبكات قديمة وسرقة مياه، ويجب حل هذا الاشكال. كما أن فاتورة الكهرباء لضخ المياه في المملكة تبلغ 250 – 300 مليون ديناراً سنوياً تتحملها وزارة المياه. ويمكن حل هذه المشكلة بالتوجه فوراً إلى إنشاء مزارع لإنتاج الطاقة الشمسية لتوفير الكهرباء لضخ المياه وتوزيعها.
2. العمل على تنفيذ قناة البحرين في الأراضي الأردنية بمواصفات عالمية لجر مياه البحر الأحمر إلى البحر الميت، لتأمين تحلية مياه جديدة للشرب بحوالي 650 مليون م3 سنوياً، وتوليد الكهرباء من فارق مستوى البحرين (430 م) لإنقاذ البحر الميت الذي يفقد متراً تقريباً سنوياً، مع توقف تغذيته بمياه روافده، وعلينا استخدام الطاقة الشمسية والمتجددة الأخرى في ضخ المياه والتحلية.
3. استثمار وادي عربة بعد انشاء قناة البحرين في مجال الزراعة والأمن الغذائي وخاصة التصديرية منها، وزارعة الأسماك، وإنشاء بحيرات لمنتجعات سياحية وإعمار الوادي بإقامة قرى سياحية على الجبال المطلة عليه. وتشير دراسات الجدوى الاقتصادية السابقة بأن الجدوى كانت عالية. لذا فان إحياء وادي عربة من وضعه الحالي إلى وضع متقدم عصري يستغل سياحياً وزراعياً هو موضوع ذات أولوية في المئوية الثانية.
4. استثمار المياه الجوفية المشتركة مع دول الجوار، لاستخدامها للأغراض الزراعية وطنياً، بنفس المقدار المستخدمة من الدول المجاورة، لزيادة الرقعة الزراعية الأردنية لتوفير الأمن الغذائي الوطني من خلال القطاع الخاص. فأحواضنا المائية المشتركة سطحية كانت أم جوفيه مع دول الجوار يجب أن تستغل لتوفير الأمن الغذائي الأردني.
5. هناك انكماش للزراعة في غور الأردن بحوالي 40٪ عما كانت عليه سابقاً، مما يتطلب إحياء القطاع الزراعي مرة أخرى. هناك رأسمال ضخم استثمر لبناء قناة الغور الشرقية والسدود وإصلاح أراضي غور الأردن، لذا فان هذه الجهود يجب الا تذهب عبثاً، وهذا يتطلب تنظيم عملية التسويق من قطف وتدريج وتعبئة وتخزين وتصدير وتصنيع الفائض منه، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال إنشاء شركة وطنية لتسويق المنتوجات الزراعية يشارك فيها المزارعون واتحاد المزارعين والقطاعات الخاصة الأخرى من عام وخاص لعمل ماركات مسجلة وتوفير أماكن للتدريج والتعبئة والتخزين، وعمل اتفاقيات مع أسواق تصديرية وخاصة الاتحاد

الأوروبي لتحسين الميزان التجاري معها، إذ أنه سالباً حالياً بالنسبة للأردن. كما تتولى الشركة بعمل عقود مع المزارعين وتوزيع البذار والاشتال من الأصناف المطلوبة في الأسواق الخارجية والمحلية والقيام بتدريبهم وارشادهم. وبذلك نحيي قطاع الزراعة باستخدام أفضل التقنيات في الري ومقاومة الآفات الزراعية باستخدام مقاومتها بالأعداء الطبيعية، وهناك أمثلة ناجحة باستخدام هذا النمط في تسويق المنتوجات الزراعية داخلياً وخارجياً في دول عديدة، وزراعة المحاصيل وفق حاجات السوق وتطبيقاً للعقود بين المزارعين وشركة تسويق المنتوجات الزراعية.

6. أما في الأراضي الجافة للبادية الشرقية من المملكة التي تحتوي على 80٪ من أراضي المملكة وقد تهطل أمطارٌ تتجاوزُ 200 ملم سنوياً في الكثير منها، فيمكن زراعتها بالأعلاف والمحاصيل الحقلية التي تتحمل شحة المياه. هناك تطور علمي لأصناف بذور من المحاصيل الحقلية والأعلاف في استراليا متكيفة مع هذا القدر من المياه ذات إنتاجية عالية. كما أنه من الممكن البناء على الزراعة المائية المغلقة (هيدروبونيك).

كما علينا إقامة الحفائر، السدود الترابية في الأراضي الجافة شرقاً بإعداد كافية لتخزين المياه وتغذية المياه الجوفية من الإعصارات المطرية السنوية، وعلينا إقامة سدود صغيرة ومتوسطة الحجم على جميع الأودية المؤدية إلى البحر الميت ووادي الأردن ووادي عربة، وهذه الأراضي الشرقية مساحاتها شاسعة وتوفر مشاريع زراعية وفرص عمل لتربية المواشي وإنتاج اللحوم الحمراء وتوفير اعلاف لتربية الدواجن اللاحم والبياض، وتربية الأسماك.

7. استغلال سد الكرامة بتحلية مياهه أو بإنشاء مزارع اسماك على مياهه الحالية شبه المالحة لتوفير الأمن الغذائي.
8. استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة المائية (هيدروبونيك) للإنتاج النباتي والأسماك، وهذه التقنية لا تستخدم مياه جديدة نتيجة إعادة تدوير المياه المستخدمة فيها.

رابعاً: استغلال كيميائيات البحر الميت: هناك استخراج وتصنيع كيميائي لمعادن البحر الميت من قبل إسرائيل، تقدر حالياً بحوالي 18 صناعة كيميائية تدر عليها سنوياً ما يقدر بـ 6 مليارات دولاراً. لذا علينا إنشاء شركة الصناعات الكيميائية للبحر الميت يشارك بها القطاع العام والقطاع الخاص بعد اعداد الجدوى الاقتصادية لاستغلال ثروات البحر الميت مع الحفاظ على حقوق شركة البوتاس العربية، إذ أن هناك مساحات كبيرة للاستثمار يفوق قدرة شركة البوتاس الحالية. وهناك دراسات لدى المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا وهيئة الطاقة النووية ووزارة الطاقة والمصادرة الطبيعية في هذا الشأن، حول استخراج الليثوم والمغنيسيوم، والبوتاسيوم، والكالسيوم، والبروميد وغيرها، وفي الجنوب اليورانيوم (الكعكة الصفراء)، والحديد والنحاس، والماربل، لاستثمارها. وعلينا التوجه لصناعات كيمياء البحر الميت ليس فقط بتصديرها كخامات بل تصنيعها ضمن سلاسل الكيمياء المختلفة نزولاً بمركّباتها لرفع القيمة المضافة.

خامساً: أنبوب النفط العراقي – الأردني: هذا المشروع بدأ يتشكل بجدية من قبل الطرفين الأردني والعراقي ويؤمل بأن يرى النور. هذا المشروع حيوي لتأمين حاجيات الأردن من النفط كما يعيد للأردن مكانته في اقتصاد الترانزيت وخاصة للموارد الطبيعية والنفطية، وللمشروع

أهمية اقتصادية مشتركة للبلدين العراق والأردن. يؤمل تحقيقه مع بداية المئوية الثانية وفتح منفذ جديد لتصدير النفط العراقي عن طريق خليج العقبة، ودخول صناعة الأردن في حقل جديد من الصناعات البتروكيميائية، وصناعات الأسمدة الأزوتية (اليوريا وغيرها).

سادساً: الربط الكهربائي مع الدول المجاورة: هذا مشروع هام لتصدير الفائض من الجهد الكهربائي وخاصة في الذروة، مما سيؤدي إلى توسع القطاع العام والخاص في توليد الطاقة المتجددة في الأردن.

سابعاً: سوق عربية مشتركة: تطوير التعاون الاقتصادي الحالي بين مصر والأردن والعراق إلى سوق عربية مشتركة حرة لانسياب السلع والبضائع وإنشاء مناطق صناعية مشتركة على حدودها. وهذا سيخلق فرص عمل جديدة وسيرفع من اقتصاديات الدول العربية الثلاث المشاركة.

ثامناً: البحث العلمي ونقل التكنولوجيا: توحيد دعم مشروعات البحث العلمي ضمن الأولويات الاقتصادية للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، لإدارة توجيه جهود البحث العلمي الهادف من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التشبيك للجامعات ومؤسسات البحث العلمي. وقيام الجامعات ومراكز البحث العلمي بحضانة مخرجات البحث العلمي ونقل التكنولوجيا لتوليد شركات ناشئة (SMEs) تسهم في فرص عمل جديدة وبناء الثروة الوطنية.

تاسعاً: منظومة المركز الوطني الشامل للبيانات والمعلومات من خلال وزارة الصناعة الرقمية والريادة: مع التشبيك مع مركز المعلومات الوطني للعلوم والتكنولوجيا التابع للمجلس الأعلى، والمركز الجغرافي والإحصاءات العامة والوزارات والجامعات لاستخدامها كقاعدة بيانات أساسية في مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبحث والتطوير.

عاشراً: تعمير الصحراء بالتوجه بإجراء مسح مائي عميق مع إقامة السدود الترابية وتخضيرها زراعياً بما يتناسب مع طبيعتها، وإقامة ثلاث مدن عصرية اقتصادية رقمية فيها، في الشمال والوسط والجنوب، وهذا المشروع يشكل استغلال 80٪ من الجغرافيا الأردنية، شرقاً وجنوباً. وهذا المشروع العملاق سيفتح مجالاً واسعاً لفرص العمل وتنشيط شركات الانشاء والمقاولات والهندسة والأعمال اللوجستية.

احدى عشر: ترشيق الحكومة لتخفيض العجز المالي في موازناتها السنوية. بحيث تكون نفقاتها متعادلة مع وارداتها وأتمتة الإدارة بإدارة وحاكمية خلاقة، وتوجيه المنح والمساعدات للمشروعات والنفقات الإنمائية والرأسمالية التي تزيد من ناتجنا المحلي الإجمالي (GDP).

هذه المحاور الأحدى عشرة تشكل رؤيا للنهضة في مشروعات اقتصادية واجتماعية لمئوية الدولة الأردنية الثانية، تهدف إلى القضاء على العجز المالي وتسديد المديونية وفتح فرص عمل واعدة، وتوفير الأمن المائي والغذائي والطاقوي والصناعي وخاصة المعرفي والرقمي، وتمتين وتعزيز الأردن كدولة منتجة متقدمة، تؤمن حياة أفضل لمواطنيها، وتعتمد على الذات وتسير مع سرب الحضارة القادمة.

معالي المهندسة مها علي – وزير الصناعة والتجارة والتموين

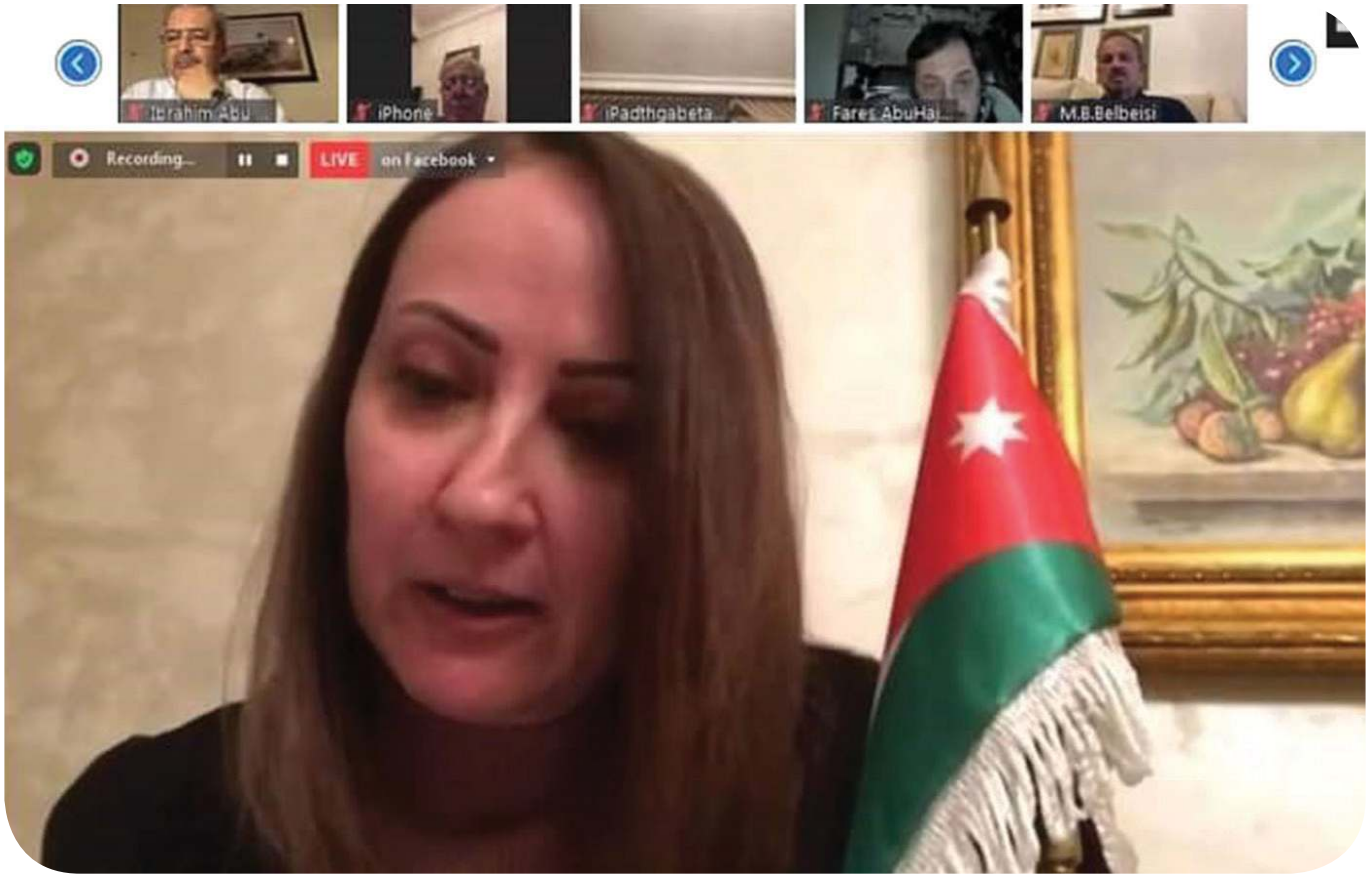

بداية اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر والتقدير لمعالي الحاج حمدي الطباع وللجمعية على دورها الفاعل في خدمة اقتصادنا ولتنظيم هذه الفعالية احتفاءً بمئوية الدولة. كما يطيب لي أن أتقدم منكم بالتهنئة والتبريك بمناسبة قرب حلول شهر رمضان المبارك، والذي يتزامن هذا العام مع احتفالاتنا بمئوية الدولة وتواصل مسيرة التقدم والبناء والإنجاز والعطاء بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني حفظه الله ورعاه.

إن الاحتفال بمئوية الدولة يستدعي منا جميعا استحضار مئة عام من مسيرة الأردن الغالي الذي بناه وشيده قادة بني هاشم والأردنيين بعزيمة قل نظيرها، وتجاوزت بنجاح ما كان من صعوبات وتحديات بإرادة الله تعالى ومن ثم ايمان القيادة والشعب بحتمية بناء الدولة الأنموذج بطاقة أبنائها والاستثمار بالإنسان الذي هو وكما قال جلالة الراحل الباني المغفور له بإذن الله تعالى الملك الحسين بن طلال طيب الله ثراه " الانسان أغلى ما نملك ".

نقف اليوم وبكل فخر واعتزاز امام إنجازات كبيرة فبالنظر الى محدودية الموارد والإمكانات وعظم التحديات التي مرت على الأردن نلمس حجم الجهود التي بذلت على مدى المائة عام الأولى من عمر الدول الأردنية. دولة المؤسسات والقانون والتطورات التي طالت مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

وقد تعززت مسيرتنا بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني حفظه الله ورعاه الذي لم يألوا جهدا لمواصلة البناء والتطوير في مختلف المجالات واضعا نصب عينيه المواطن الأردني وتوفير أفضل سبل العيش له وصون حقوقه وبناء اقتصاد منيع يوفر الفرص والافاق والنمو المستدام لأبناء وبنات الوطن.

وفي اطلالة سريعة على الجانب الاقتصادي نلمس حجم الإنجاز الذي تحقق على صعيد بناء المؤسسات وتهيئة التشريعات وتوفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للقطاع الخاص بالإضافة الى إقامة المدن الصناعية والمناطق الحرة والتنموية وميناء حديث يخدم حركة الاستيراد والتصدير بكفاءة عالية ونظام مصرفي قوي وشبكة اتصالات وبنى تحتية متطورة الى جانب التركيز على الريادة والأبداع وتكريس سياسة الانفتاح الاقتصادي عبر توقيع عدد من اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة مما وفر الفرصة للمنتجات المحلية للوصول الى اسواقا فيها أكثر من مليار مستهلك حول العالم.

وتستمر مسيرة البناء والتطوير من خلال العمل على تعزيز التنافسية ورقمنه الاقتصاد وزيادة القيمة المضافة في القطاعات الإنتاجية.

وفي ذات السياق فقد حققت المؤشرات الاقتصادية نموا ملحوظا بخاصة الصادرات الوطنية التي نمت بعدة اضعاف في عهد جلالة الملك حفظه الله ورعاه وارتفعت معدلات الاستثمار الى جانب إيلاء القطاعين التجاري والصناعي ومختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية جل الرعاية والاهتمام.

وقد جاءت جائحة كورونا وتداعياتها بمثابة اختبار لقدرة الاقتصاد الأردني على امتصاص العوامل الطارئة ومواجهة التحديات التي تم تحويل بعضها الى فرص.

كما هو الحال بالنسبة للقطاع الصناعي الذي استجاب لمتطلبات المرحلة بسرعة لتوفير احتياجات السوق من مستلزمات الرعاية والوقاية الصحية. كما ساهمت وتساهم القطاعات الاقتصادية الأخرى بشكل فاعل في توفير المواد الأساسية والخدمات الرئيسة خلال فترة الجائحة.

ولان استدامة عمل القطاعات الاقتصادية على سلم أولويات الحكومة، فقد تم اتخاذ إجراءات وعلى فترات مختلفة، للتخفيف من أثار الجائحة وآخرها مجموعة الإجراءات التعزيزية والتخفيفية والتحفيزية التي أعلنت عنها الحكومة هادفة الى تعزيز برامج الحماية الاجتماعية واستمرارية عمل القطاعات الاقتصادية والحفاظ على فرص العمل التي توفرها.

وفي الختام ندعو الله تعالى أن يحفظ بلدنا آمنا مطمئنا بقيادة جلالة الملك حفظه الله ورعاه وسدد خطاه

معالي الدكتور زياد فريز – محافظ البنك المركزي الأردني

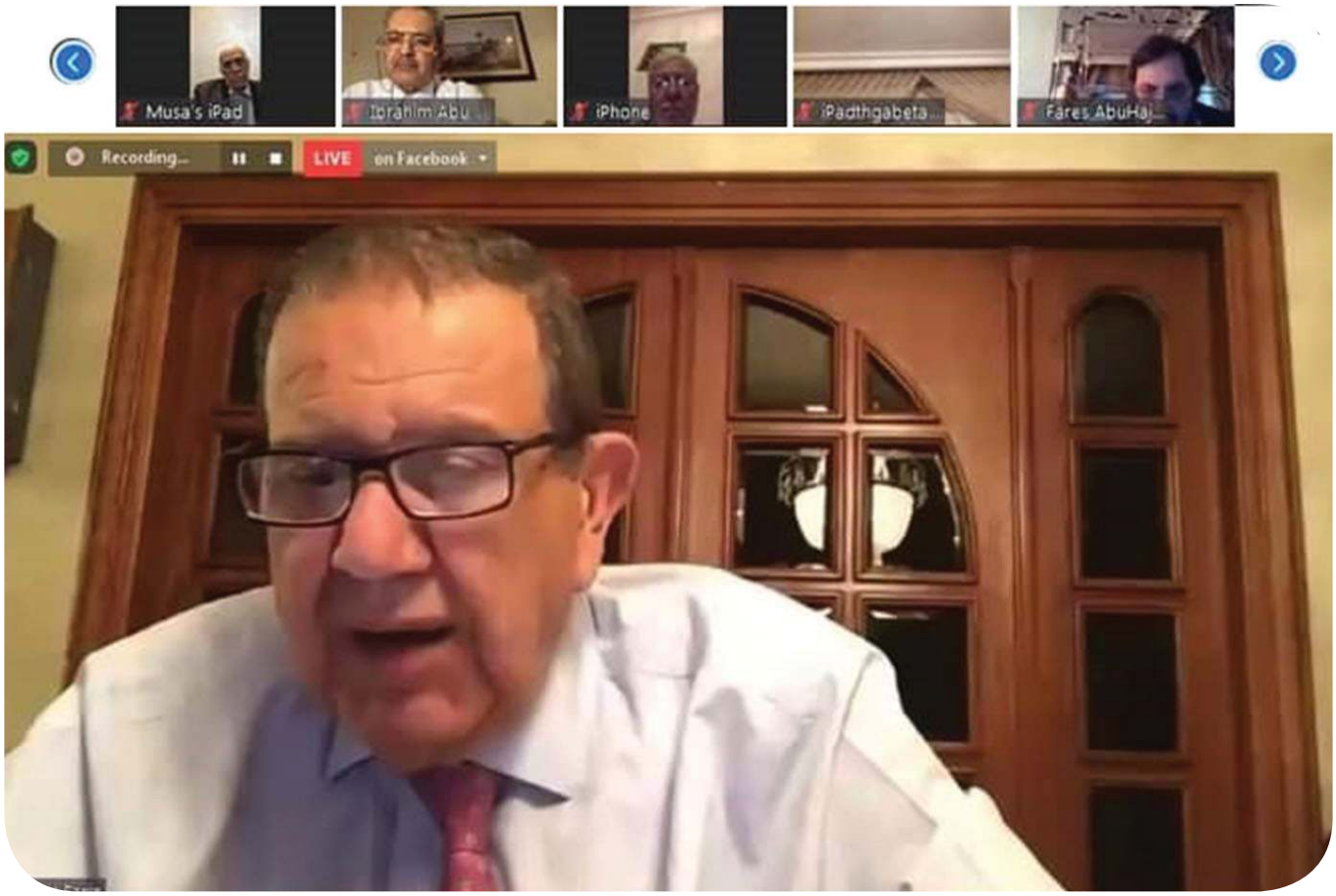

بدايـة، أود أن أشـكر جمعيـة رجـال الأعمـال الأردنييـن ورئيسـها، معالـي الأخ العزيـز الحـاج حمـدي الطبـاع، علـى عقـد هـذه الجلسـة الحواريـة حـول تطـور الاقتصـاد الأردنـي فـي مئويـة الدولـة الأردنية. منتهـزاً هـذه الفرصـة لأتقـدم، بإسـمي وباسـم القطـاع المصرفـي، بأسـمى آيـات التهنئـة والتبريـك لجلالـة الملـك – حفظـه اللّه ورعـاه- وللشـعب الأردنـي العظيـم بهـذه المناسـبة التـي تصـادف يـوم غـد، سـائلاً المولـى عـز وجـل أن يحفـظ أردننـا الغالـي، وأن ينعـم علينـا بالمزيـد مـن التقـدم والرفعـة والازدهـار فـي ظـل القيـادة الهاشـمية الحكيمـة.

كمـا أود أن أنتهـز هـذه الفرصـة أيضـاً لأهنئكـم بمناسـبة قـرب حلـول شـهر رمضـان المبـارك، أعـاده اللّه علينـا وعليكـم وعلـى المسـلمين جميعـاً بالخيـر واليمـن والبـركات.

إن مئويـة الدولـة الأردنيـة مـا هـي إلا قصـة انجـاز ومسـيرة نهضـة نوعيـة سـطر مـن خلالهـا الأردن، بقيـادة الهاشـميين، العديـد مـن الإنجـازات فـي شـتى الأصعـدة، ومنهـا الجانـب الاقتصـادي والتنمـوي. فمـا تحقـق علـى هذيـن الصعيديـن فـي المائـة عـام المنقضيـة، كان محـط إعجـاب دولـي وإقليمـي، فـي ظـل المـوارد المحـدودة، والاضطرابـات السياسـية والأمنيـة المتواصلـة فـي المنطقـة، وهـذا مـا لمسـته حقيقـةً مـن خـلال طبيعـة عملـي وتواصلـي مـع العديـد مـن المؤسسـات والهيئـات الدوليـة.

فقـد واجهـت المملكـة منـذ تأسيسـها عـام 1921 تحديـات كبيـرة وأزمـات جسـيمة، سـواءَ أكانـت

تحديات طبيعية كمحدودية الموارد الطبيعية، لا سيما موارد الطاقة والمياه، أو تحديات كانت وليدة التطورات الاقتصادية والسياسية العالمية. فموقع الأردن وسط إقليم ملتهب بالصراعات الجيوسياسية ألقى على الاقتصاد الوطني أعباء ثقيلة جرّاء أزمات اللجوء المتلاحقة، والتعطّل المستمر لحركة التبادل التجاري، وتراجع حركة الاستثمار.

- **وسأركز حديثي في هذا المساء على ثلاثة محاور رئيسية، وعلى النحو التالي:**

❖ المحور الأول: الاقتصاد الوطني وأبرز المحطات والإنجازات في المئوية الأولى للدولة. وهنا سأتحدث عن ثلاث مراحل زمنية:

- مرحلة التأسيس (1921-1946): والتي ركزت على تأسيس الامارة قبل اعلان الاستقلال.
- مرحلة بناء الدولة (1946-1989): والتي تشمل بناء البنية التحتية والمؤسسات في مختلف القطاعات.
- مرحلة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي (1990-2020): وهي المرحلة التي أعقبت الأزمة الاقتصادية عام 1989، وتم خلالها تبني نهج الإصلاح الاقتصادي، وتقلص دور الحكومة في النشاط الاقتصادي لصالح زيادة دور القطاع الخاص.

❖ أما في المحور الثاني، فحديثي سينصب على تطور الجهاز المصرفي الأردني، سواء ما يتعلق ذلك بتطور عمل البنك المركزي، أو عمل البنوك بشكل عام، بالإضافة إلى الشمول المالي وتطور نظام المدفوعات الوطني.

❖ وأخيراً ستناول في المحور الثالث: النظرة المستقبلية بشكل عام للاقتصاد الأردني في المئوية الثانية.

المحور الأول: تطور الاقتصاد الوطني

❖ مرحلة التأسيس (1921-1946):

نشأة إمارة شرق الأردن بموارد محدودة:

- اتسمت هذه المرحلة بشح الموارد والافتقار للمقومات الأساسية للدولة وضعف البنية التحتية. وكان الهيكل الاقتصادي يطغى عليه الأنشطة الزراعية، والتي كانت تتم بطرق بدائية، مشكلةً ما نسبته 50٪ من الناتج المحلي الإجمالي. فيما كانت مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد ضعيفة ولا تكاد تُذكر، وترتكز على عدد من الصناعات البسيطة التي تعمل في مجال التبغ، وبعض المواد الغذائية والمشروبات، والخزف. وعلى الرغم من وفرة وجود الفوسفات والبوتاس في الأردن، إلا أن مساهمة قطاع التعدين بقيت محدودة في الاقتصاد في ظل ارتفاع كلف الإنتاج والنقل. وتركز الاستيراد على السلع الأساسية من سوريا وفلسطين والعراق، بينما اقتصرت الصادرات على السلع الزراعية.
- واكب تأسيس إمارة شرق الأردن في عام 1921 البدء بإنشاء الخدمات الأساسية في الإمارة. فتم تأسيس مدرسة السلط في عام 1919 التي تعد أولى المدارس في المملكة، وبدأ تطوير القطاع الصحي مع إنشاء أول مستشفى حكومي في عام 1921.
- قررت الحكومة اعتبار شهر نيسان من كل عام بداية سنتها المالية. وقد صدرت أول موازنة

مالية منتظمة للإمارة في الجريدة الرسمية في عام 1925، في محاولة من حكومة الانتداب التوفيق بين الايرادات والنفقات. وقد خضعت النفقات العامة لمراقبة المالية البريطانية. وخلال فترة الإمارة، أظهرت أرقام الموازنة تحقيق عجوزات مالية باستثناء عدد من السنوات (1925، 1932، 1938، و1946). وقد بلغ العجز المالي 36.2 ألف جنيه في عام 1927، ليرتفع إلى 61.3 ألف جنية في عام 1945.

- وتم الاعتماد على المنح الخارجية خلال فترة تأسيس الإمارة لتغطية النفقات، حيث بلغت نسبتها إلى إجمالي الايرادات بالمتوسط ما نسبته 31.5٪، وكانت بريطانيا، كونها دولة انتداب، المصدر الرئيس للمنح.
- وبدأ العمل المصرفي في الأردن منذ نشأة الامارة، إذ تأسس مجلس النقد الفلسطيني في عام 1927، والذي كان يدير شؤون النقد في كل من منطقة شرقي الأردن وفلسطين من مقره في لندن. وكان التعامل آنذاك يتم بالجنيه الفلسطيني. كما أن انتشار المصارف كان محدوداً خلال تلك الفترة، إذ لم يتعد عدد المصارف العاملة المصرفين، هما البنك العثماني والبنك العربي.
- وقد كان التحدي الأكبر في تلك الفترة وجود الانتداب البريطاني الذي كان يعيق أي جهود تهدف الى البحث عن واستغلال الموارد الطبيعية المتوفرة، والقيام بالتنمية بشكلها المطلوب.

❖ **مرحلة بناء الدولة (1946-1989):**

- بدأت هذه المرحلة بعد اعلان استقلال المملكة في عام 1946. حيث تم البدء بإنشاء مشاريع البنى التحتية الاساسية، من طرق ومرافق عامة كالطاقة والمياه والاتصالات إلى جانب الصحة والتعليم. وكان هناك اهتمام كبير في القطاع الزراعي الذي كان لا يزال العنصر الرئيس في الاقتصاد الأردني آنذاك. وقد شهدت هذه المرحلة أزمات كبيرة أثرت على مسيرة التنمية في المملكة.

أزمة نكبة 1948:

- إذ لم تمض فترة طويلة من اعلان الاستقلال حتى واجهت المملكة أزمة كبيرة في مرحلة هامة من مراحل تأسيس الاقتصاد الأردني، تمثلت في نكبة عام 1948 التي نجم عنها خلق مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية لم تكن بالحسبان. وذلك نتيجة الارتفاع السريع والحاد في عدد السكان بسبب الهجرة القسرية لعشرات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين الى المملكة، الأمر الذي شكل ضغطاً كبيراً على الموارد، وعلى الخدمات الحكومية والمرافق الأساسية.
- إلا أن التصميم على الإنجاز لم يسمح لهذه الازمة من أن توقف مسيرة البناء. فمع التزايد المطرد في عدد سكان المملكة، في نهاية الأربعينات وبعد اعلان وحدة الضفتين في مطلع الخمسينات، تزايد العبء على القطاع العام بشكل متسارع. وقد تم مواجهة الوضع الاقتصادي الصعب الذي خلفته الحرب من خلال إقامة المشاريع التنموية بكلفة تُقدر بنحو 120 مليون دينار على مدى عشر سنوات خلال فترة الخمسينيات. وقد تم التركيز في هذه

المشاريع التنموية على الزراعة من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية، والصناعة من خلال تشجيع إقامة المصانع التي تنتج سلعاً تحل محل المستوردة، والبنية التحتية من خلال انشاء شبكة الطرق، وبناء ميناء العقبة، والتوسع في القطاع السياحي.

- وقد تمكن الاقتصاد الأردني بفضل هذه المشاريع التنموية، من تحقيق معدلات نمو عالية قُدرت بنحو 10٪ بالمتوسط خلال الفترة (1952-1954).

أزمة نكسة 1967:

- وفي خضم جهود بناء البنية التحتية وانشاء المؤسسات، تعرضت المملكة الى ازمة شاملة جديدة (سياسية واقتصادية واجتماعية)، وتمثلت بنكسة عام 1967 والتي أدت إلى خسارة جزء مهم من أرض هذا الوطن الغالي، إلى جانب نزوح مئات الآلاف من سكان الضفة الغربية إلى الأردن، وما ترتب على ذلك من ارتفاع الاعباء المالية على الدولة، وإعاقة التنمية فيها.
- لم تقتصر الأزمة على مجريات الحياة الاقتصادية المحلية فقط، فبالإضافة لذلك، كان للبنوك الأردنية فروع في الضفة الغربية أصبحت تحت سلطة الاحتلال. وكان للبنك المركزي دور واضح في التصدي لهذه الازمة، من خلال اتخاذ عدد من الإجراءات أبرزها اتخاذ قرار فوري باعتبار فروع البنوك الأردنية في الضفة الغربية مغلقة وتجميد جميع أرصدتها.
- وقد واجه الاردن هذه الأزمة بكل قوة واقتدار، بفضل القيادة الهاشمية الحكيمة، وكذلك بمساعدة الاشقاء العرب في اعقاب قرار مؤتمر قمة الخرطوم (1967) بتقديم مساعدات مالية للأردن لدعم صموده في مواجهة الاحتلال. ولم تحد تلك الازمة من عملية بناء الدولة، اذ تواصلت عمليات انشاء البنية التحتية وتطويرها في مختلف المجالات.

بناء المؤسسات الوطنية في الدولة:

- وقد شهدت مرحلة بناء الدولة، ومنذ اعلان الاستقلال، زخما كبيرا في انشاء البنية التحتية وبناء مؤسسات وطنية راسخة في مختلف القطاعات، خاصة في مجالات النقل والتعليم والصحة والطاقة والمياه. ولعل استعراض أبرز تلك المشاريع والمؤسسات تم انشاؤها يعطي فكرة واضحة عن حجم الإنجاز الكبير في تلك الفترة.

- ففي مجال النقل تم انشاء شبكة طرق واسعة تربط مختلف مناطق المملكة ومع الدول المجاورة، وتم تأسيس ميناء العقبة في عام 1952 ليكون منفذا بحريا بديلا عن ميناء حيفا. وتم تحقيق قفزة كبيرة في مجال النقل الجوي، بعد انشاء مطار عمان المدني (1963)، ومطار الملك حسين في العقبة (1972)، ولاحقا مطار الملكة علياء الدولي (1982).
- وفي مجال التعليم، شهد الأردن نقلة نوعية في مجال التعليم العالي بعد تأسيس الجامعة الأردنية في عام 1962، وجامعة اليرموك في 1976، بتوجيه مباشر من جلالة الملك الحسين بن طلال طيب اللّه ثراه، وتوالى بعد ذلك إنشاء عدد من الجامعات الحكومية في مختلف مناطق المملكة.
- أما في المجال الصحي، فقد شهد تطوراً مع انشاء عدد من المستشفيات الحكومية، وتوجت بإنشاء مدينة الحسين الطبية في عام 1973 لتكون أول مدينة طبية عربية. وتبع ذلك انشاء عدد من المستشفيات العسكرية والجامعية.

- في مجال الطاقة، تم تأسيس شركة مصفاة البترول الاردنية (1956) ومحطة الحسين الحرارية لتوليد الطاقة الكهربائية (1973).
- أما في مجال المياه، فقد تم انشاء قناة الغور الشرقية (1963) وعدد من السدود، أبرزها سد الملك طلال (1977).

- وخلال فترة الستينات والسبعينات، كان هناك ايمان قوي بأن الإنسان هو المرتكز الأساس في عملية التنمية وهدفها، فكان هناك استثمار كبير في الموارد البشرية من حيث التعليم والصحة، حيث تمكن الأردن من تصدير اعداد كبيرة من الكفاءات العملية المؤهلة والمدربة إلى العديد من الدول العربية. وقد أسهمت الموارد البشرية الأردنية بشكل كبير في مسيرة التنمية في المملكة.
- ونتيجة لزخم عمليات البناء في مختلف القطاعات، شهد الاقتصاد الأردني خلال السبعينيات انتعاشاً في النشاط الاقتصادي وارتفاعا في المستوى المعيشي للمواطنين، اذ وصل النمو الاقتصادي الى ما يقارب 20٪ في بعض السنوات.

أزمة عام 1989:

- وفي عقد الثمانينات تأثر الاقتصاد الأردني بحالة الركود التي خيمت على منطقة الخليج العربي، وانخفاض حجم التدفقات المالية الخارجية نتيجة تخلف بعض الدول العربية عن الوفاء بالتزاماتها المالية التي تعهدت بتقديمها للأردن في اعقاب قمة بغداد، واضطرار الحكومة الاعتماد على الاقتراض الخارجي، الأمر الذي أدى نشوء الازمة الاقتصادية في عام 1989 والتي نجم عنها ارتفاع المديونية إلى مستويات قياسية، بلغت 264٪ من الناتج المحلي الاجمالي، كما وصل العجز في الحساب الجاري إلى ما نسبته 14٪ من الناتج، وعجز الموازنة العامة قبل المنح إلى 23٪ من الناتج.
- وتزامن ذلك مع أزمة بنك البتراء حينها. وهو ما أدى إلى استنزاف للاحتياطيات الاجنبية لدى البنك المركزي، ونتيجة لذلك اضطر البنك المركزي إلى القيام بتعويم سعر صرف الدينار الأردني، حيث انخفض سعر صرف الدينار إلى نحو النصف تقريباً، وتراجعت معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي لتسجل نسب سالبة بلغت - 10.7٪، رافقها ارتفاع حاد في معدلات البطالة لتصل إلى 16٪.
- وعلى إثر هذه الازمة الاقتصادية، قررت لجنة الأمن الاقتصادي آنذاك، بموجب الصلاحيات المخولة لها بمقتضى تعليمات الادارة العرفية للشؤون المالية والاقتصادية، إلغاء ترخيص جميع شركات الصرافة العاملة في المملكة وإغلاق مكاتبها ومحلاتها، وتجميد حسابات هذه الشركات لدى البنوك والشركات المالية العاملة في المملكة، وذلك حفاظاً على حقوق الغير. وقد كان لهذه القرارات الأثر الكبير في تجاوز جانب كبير من هذه الأزمة وعودة الاقتصاد إلى مساره الصحيح.

❖ **مرحلة الإصلاح والانفتاح (1990-2020):**

- بدأت هذه المرحلة في اعقاب الازمة الاقتصادية التي واجهت المملكة في عام 1989 والتي وضعت الأردن على منعطف حاد، الامر الذي تطلب اتخاذ قرار باعتماد نهج الإصلاح الاقتصادي

سبيلا رئيسا لمواجهة تداعيات الازمة ومعالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني. فكان لا بد من اتخاذ إجراءات حازمة ومؤلمة أحيانا لتصحيح مسار الاقتصاد الوطني.

برامج التصحيح الاقتصادي:

- بناء عليه، تم إعداد اول برنامج للتصحيح الاقتصادي متوسط الأجل للفترة 1989-1993، بالتنسيق مع صندوق النقد والبنك الدوليين، بهدف استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي، وتصحيح الاختلالات الهيكلية التي تراكمت عبر سنوات الثمانينات. إلا أن نشوب حرب الخليج في اعقاب غزو الكويت في عام 1990 أوقف العمل بهذا البرنامج، الأمر الذي فاقم من حدة الأزمة مرة أخرى، وذلك نتيجة تراجع الصادرات الأردنية للعراق، وانقطاع المساعدات الخارجية للمملكة، وعودة الآلاف من الأردنيين في الخليج إلى الأردن، مما ساهم في ارتفاع معدلات البطالة لتتجاوز 19٪، وشكل ضغطاً كبيراً على البنى التحتية والخدمات العامة في المملكة.
- وبعد انتهاء الحرب، تم ومنذ عام 1992 تبني وتنفيذ سلسلة من برامج التصحيح الاقتصادي هدفت في مجملها الى استئناف مسيرة تصويب الوضع الاقتصادي واحتواء الضغوط التضخمية وخفض العجوزات في الموازنة العامة وميزان المدفوعات الى مستويات قابلة للاستمرار، وتخفيف عبء المديونية الخارجية، وإعادة الأهلية الائتمانية للأردن. وقد ركزت تلك البرامج على مراجعة وتحديث عدد كبير من التشريعات الاقتصادية والمالية التي هدفت الى إعادة ضبط دور الحكومة في الاقتصاد، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتطوير النظام الضريبي، وإصلاح برامج دعم السلع الأساسية والمشتقات النفطية في الموازنة العامة.

بداية الخصخصة في المملكة:

- وضمن جهود عملية الاصلاح الاقتصادي، وبهدف زيادة انتاجية ورفع كفاءة القطاعات المختلفة، تم بدء العمل ببرامج خصخصة مؤسسات القطاع العام في اواخر عام 1996، ضمن إطار تنظيمي يضمن منافسة عادلة، وذلك بهدف دخول القطاع الخاص كشريك أساسي وحفزه على الاستثمار في القطاعات الهامة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. ومن أجل تنظيم عملية الخصخصة في الأردن، تم تشكيل "الهيئة التنفيذية للتخاصية". ومن أبرز المؤسسات التي تم خصصتها شركة مناجم الفوسفات، وشركة البوتاس العربية، وشركة الإسمنت، وشركة الاتصالات الأردنية.

مرحلة الازدهار الاقتصادي:

- وخلال فترة (2000-2008)، تزايدت الأهمية النسبية للقطاع الصناعي، ليصبح المساهم الأكبر في الاقتصاد، ليشكل حوالي خمس الناتج، تلاه قطاع النقل والاتصالات وبنسبة 15.7٪، وذلك في ضوء المرحلة التنموية التي شهدت المزيد من تدعيم البنى التحتية وتوفير وسائل النقل الحديثة. كما كان للقطاع السياحي دورا هاما في إنعاش النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة. أما قطاع الخدمات الحكومية، فقد أصبح يحتل المرتبة الثالثة وبنسبة مساهمة بلغت 15٪. واستمرت الزيادة في مساهمة قطاع خدمات المال في الاقتصاد؛ إذ أصبحت مساهمته تفوق 6٪ من الناتج خلال تلك الفترة.

- وقد رافق عملية الإصلاح الاقتصادي ارتفاع درجة انفتاح الأردن واندماجه بقوة في الاقتصاد العالمي من خلال عقد اتفاقيات تجارة حرة وشراكة مع العديد من الدول العربية والأجنبية، أبرزها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (1998)، والشراكة الاوروبية المتوسطية (التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2002)، والافتا (2001)، واتفاقية اغادير (2006)، واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة (التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2001). وتعفي هذه الاتفاقيات البضائع المصدرة والمستوردة من الرسوم والضرائب الأخرى، أو من الرسوم الجمركية وحدها، أو تخفضها. وقد أسهم ذلك في مضاعفة حجم التجارة الخارجية للملكة، حيث تضاعفت صادرات المملكة لأكثر من ثلاثة أمثال في عام 2019 بالمقارنة مع عام 2000.
- وفي اعقاب حرب العراق الثانية (2003)، وما صاحبها من تدفق عشرات الالاف من اللاجئين العراقيين الى المملكة، ومع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وتزايد تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج، شهدت رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية تدفقا كبيرا إلى المملكة. إذ سجلت الاستثمارات الأجنبية نمواً بلغ بالمتوسط 55٪ خلال الفترة 2002-2008، كما سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي أعلى قيمة لها في عام 2006 إذ بلغت 2.6 مليار دينار. وتجدر الاشارة الى ارتفاع رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر في المملكة من 2.2 مليار دينار في عام 2000 الى حوالي 26 مليار دينار في عام 2020. وقد ساهم كل ذلك في إنعاش النمو الاقتصادي وتسجيل معدلات نمو قوية فاقت 7٪ بالمتوسط خلال تلك الفترة.

مرحلة التباطؤ الاقتصادي (الازمة المالية العالمية، والربيع العربي):

- ولكن هذا النمو القوي لم يستمر، إذ ما لبث أن دخل الاقتصاد الأردني في مرحلة من النمو الاقتصادي الضعيف، والذي بلغ 2.6٪ بالمتوسط خلال الفترة (2009-2019)، متأثراً بالبداية بتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتراجع الحاصل في النشاط الاقتصادي العالمي في عام 2009، ومن ثم تداعيات الربيع العربي الذي بدأ في عام 2011 وما نجم عنها من تدفق اللاجئين السوريين إلى المملكة، مما شكل ضغطاً كبيراً على الاقتصاد الأردني وموارده المحدودة، وأحدثت حالة قوية من عدم اليقين أسهمت في تعميق التراجع في الاستثمار الخارجي والداخلي، وتراجعت الصادرات في ضوء الإغلاق شبه الكامل للمنافذ الحدودية في كل من العراق، وسوريا ومنها إلى تركيا والاتحاد الأوروبي، هذا إلى جانب انقطاع الغاز المصري وارتفاع أسعار النفط العالمية، الأمر الذي فاقم عجز موازنة الحكومة وبالتالي، زيادة حجم المديونية وعلى فاتورة المستوردات من الطاقة مما شكل ضغطاً على ميزان المدفوعات.
- إزاء هذه التحديات، لم يكن هناك من خيار سوى اللجوء مرة أخرى لبرامج التصحيح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي اعتبارا من عام 2012، فتم خلال هذه البرامج تنفيذ حزمة واسعة من الإصلاحات الاقتصادية، لا سيما على صعيد المالية العامة، إصلاح قطاع الطاقة، وإعادة توجيه الدعم دعم السلع والمشتقات النفطية إلى مستحقيه.

جائحة كورونا:

- وفي الوقت الذي كان يتوقع فيه أن يبدأ الاقتصاد الوطني بالتعافي من حالة التباطؤ في عام 2020، فاجأت تداعيات جائحة كورونا، وما رافقها من اغلاقات غير مسبوقة وإجراءات صحية صارمة، العالم، وأثرت بشكل كبير على جانبي الطلب والعرض في الاقتصاد، مسببة حالة غير مسبوقة من الركود العالمي، ولم يكن الاقتصاد الأردني بمنأى ذلك الركود، إذ دخل الاقتصاد الأردني في انكماش اقتصادي هو الأول مُنذ أكثر من عقدين، وبنسبة بلغت - 1.6٪ ، وارتفع معدل البطالة إلى مستوى استثنائي متجاوزاً 23٪ ، وتراجعت الصادرات بنسبة - 4.5٪.

المحور الثاني: الجهاز المصرفي

❖ **مجلس النقد الفلسطيني:**

- بدأ العمل المصرفي في الأردن منذ نشأة المملكة، فمنذ عام 1925 افتتح البنك العثماني فرعاً له في عمان، كما تأسس مجلس النقد الفلسطيني عام 1927 والذي كان يدير شؤون النقد في كل من منطقة شرقي الأردن وفلسطين من مقره في لندن، وكان التعامل آنذاك يتم بالجنيه الفلسطيني. وقد كان انتشار المصارف محدوداً خلال تلك الفترة، والتي اقتصرت على مصرفين فقط، هما البنك العثماني، والبنك العربي الذي تأسس في فلسطين عام 1930 وافتتح فرعاً له في عمان عام 1934، وفرعاً في اربد عام 1943.

❖ **مجلس النقد الأردني:**

- وفي عام 1950، تأسس مجلس النقد الأردني، وانحصرت مهام هذا المجلس آنذاك في إصدار وتنظيم التعامل بالنقد الأردني، وعلى الرغم من محدودية انتشار المصارف في عهد إمارة شرق الأردن، إلا أنه ومع نهاية عام 1951، أصبح عدد فروع البنوك التجارية العاملة في إمارة شرق الأردن خمسة فروع تعود لأربعة بنوك (البنك العربي، والبنك العثماني، والبنك البريطاني للشرق الأوسط، وبنك مصري).

❖ **تأسيس البنك المركزي الأردني:**

- باشر البنك المركزي أعماله مطلع شهر تشرين الأول من عام 1964، وذلك بموجب قانون البنك المركزي الصادر في عام 1959، ولم يقتصر دور البنك المركزي آنذاك على إصدار النقد وتنظيمه، بل تعدى ذلك ليشمل إدارة السياسة النقدية وسعر الصرف، ومهام أوسع هدفت إلى دعم مسيرة التنمية في المملكة.
- وبموجب قانون البنك المركزي الأردني رقم 23 لسنة 1971 وتعديلاته، أصبحت أهداف البنك المركزي واضحة، وتهدف إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي في المملكة وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني والمساهمة في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة والمساهمة في تشجيع النمو الاقتصادي المطرد وفق السياسات الاقتصادية العامة للمملكة. ووفقاً لتعديلات القانون في عام 2016، تم شمول هدف الاستقرار المالي إلى جانب الاستقرار النقدي، بالإضافة إلى توسيع مظلته الرقابية لتشمل شركات التأمين، والشركات المالية غير البنكية، بما فيها شركات التمويل الأصغر.

❖ **السياسة النقدية:**

- يمكن تقسيم المراحل التي مرت بها السياسة النقدية في الأردن إلى ثلاثة مراحل رئيسة:

ـ الإدارة المباشرة للسياسة النقدية (1964-1989):

✓ أتبّع البنك المركزي مع بداية تأسيسه في عام 1964 أبسط أدبيات إدارة السياسة النقدية، وهذا لم يقتصر على المملكة فحسب، وإنما يمكن تعميمه على معظم دول العالم آنذاك.

✓ وفي هذه المرحلة تدخل البنك المركزي الأردني بشكل مباشر كغيره من البنوك المركزية في العالم، في تحديد وجهة الائتمان وحجمه وكلفته نحو قطاعات اقتصادية محددة، بالإضافة إلى تحديد أسعار الفوائد الدائنة والمدينة في السوق المصرفي. كما لجأ أحيانا إلى فرض سقوف محددة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك بهدف كبح جماح التضخم.

✓ وكان للبنك المركزي دوراً محورياً في تمويل عجز الموازنة العامة للحكومة، فضلاً عن دعم التمويل المقدم من البنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة إلى قطاعات معينة، كمؤسسة الإقراض الزراعي، وبنك الإنماء الصناعي، وبنك تنمية المدن والقرى.

✓ وساد في تلك الفترة استخدام البنك المركزي للأدوات التقليدية للسياسة النقدية، تمثلت في سعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي الإلزامي للتحكم في السيولة المحلية، أضف إلى ذلك استخدام محدود لعمليات السوق المفتوحة في عام 1988.

✓ في عام 1989 تعرض الأردن لأزمة اقتصادية حادة، وتزامن ذلك مع أزمة بنك البتراء حينها، وهو ما أدى إلى استنزاف للاحتياطيات الاجنبية لدى البنك المركزي، ونتيجة لذلك اضطر البنك المركزي إلى القيام بتعويم سعر صرف الدينار الأردني، حيث انخفض سعر صرف الدينار إلى نحو النصف تقريباً، وتراجع قوته الشرائية. هذا فضلاً عن بلوغ التضخم نحو 25.6٪، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي لتسجل انكماشاً بنسبة 10.7٪ .

ـ الإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية منذ عام 1990 إلى أيار من عام 2012:

✓ بدأت بدخول الأردن ببرامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي، حيث تم التحول فيها نحو الإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية وتحرير أسعار الفائدة في السوق المصرفي عام 1990، وإدخال الأدوات النقدية في التعامل مع البنوك التجارية للوصول إلى الأهداف النقدية. وفي عام 1993، أصدر البنك المركزي شهادات الإيداع لامتصاص السيولة الفائضة في حينه، والتي كان حجمها بالأصل غير كافٍ إلى جانب ضعف واضح في تداول هذه الأوراق في السوق الثانوي.

✓ استحدث البنك المركزي في عام 1994 أداة نقدية جديدة تمثلت في السماح للبنوك بالقيام بعمليات إعادة شراء شهادات الايداع الصادرة عن البنك المركزي.

✓ وبهدف ضبط السيولة الفائضة بين فترة اصدارات شهادات الإيداع، استحدث البنك المركزي في مطلع عام 1998 أداة نافذة الإيداع لليلة واحدة في إدارة السياسة النقدية والتي تتمثل بقيام البنوك بإيداع جزء من الاحتياطيات الفائضة بالدينار لليلة واحدة لدى البنك المركزي مقابل سعر فائدة محدد.

- ✓ تميزت فترة التسعينات بشكل عام بسياسة نقدية متشددة سواء بهدف تخفيض معدلات التضخم كما حدث في أوائل التسعينات، أو بهدف تعزيز استقرار سعر الصرف كما حدث في أواسط وأواخر التسعينات، عندما ارتفع الطلب على العملات الأجنبية بشكل حاد ومفاجئ.
- ✓ أما بعد ترسخ الاستقرار النقدي، ومنذ أواسط عام 1999 تحديداً، فقد تميزت السياسة النقدية بالتساهل، وقد أمكن خلال هذه الفترة تخفيض سعر الفائدة على مختلف أدوات السياسة النقدية إلى مستويات متدنية منذ إتباع الأسلوب الجديد في إدارة السياسة النقدية.
- ✓ وفي ضوء ذلك، شهدت المتغيرات النقدية تحسنا واضحا وترسخ الاستقرار النقدي بجميع مكوناته، وانخفض التضخم إلى معدلات مقبولة، حيث بلغ بالمتوسط خلال الفترة 2006-1992 نحو 3.0٪. كما شهدت هذه المرحلة أيضا توجهاً أكثر نحو الدينار الأردني كعملة ادخارية، وارتفعت الاحتياطيات الأجنبية إلى مستويات مريحة.
- ✓ انتقل البنك المركزي في عام 2007 إلى مرحلة مهمة في إدارة السياسة النقدية، وذلك باستهداف معدلات الفائدة على الاقتراض ما بين البنوك لليلة واحدة (Interbank Rate)، وفقاً لنظام المنافذ المعروف بـ (Interest Rate Corridor System). ويقوم المنهج التشغيلي بتحقيق أهداف السياسة النقدية من خلال توجيه معدلات الفائدة على الاقتراض فيما بين البنوك لليلة واحدة (Interbank Rate).
- ✓ من أبرز منعطفات هذه الحقبة هو اندلاع الأزمة المالية الاقتصادية العالمية عام 2008 والتي طالت اقتصاديات العالم أجمع على الرغم من تعمقها في اقتصاديات الدول المتقدمة بشكل أكبر، وقد افرزت هذه الأزمة تحديات كبيرة على معدلات النمو الاقتصادي وفرضت تحديات جديدة أمام البنوك المركزية في إدارتها للسياسة النقدية، حيث شهدت دول العالم استخداماً واسعاً للأدوات الغير تقليدية كالتيسير الكمي وتخفيض أسعار الفائدة إلى مستوى الصفر من أجل تحفيز النمو الاقتصادي.
- ✓ وفي الأردن، بادر البنك المركزي منذ شهر تشرين ثاني من عام 2008 بتبني عدد من الإجراءات النقدية التوسعية وبصورة حذرة ومتدرجة. وقد كان من أبرز هذه الإجراءات، تخفيض أسعار الفائدة على مختلف أدوات السياسة النقدية ست مرات وبواقع 2.75 نقطة مئوية، إلى جانب تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي على ودائع البنوك ثلاث مرات وبواقع نقطة مئوية واحدة في كل مرة لتصل إلى 7.0٪ ، بالإضافة إلى ذلك توقف البنك المركزي عن إصدار شهادات الإيداع منذ تشرين أول 2008 مما أتاح للبنوك مجالاً أكبر للتوسع في منح الائتمان لمختلف القطاعات والمشاريع الاقتصادية والذي بدوره يدعم النمو الاقتصادي.
- ✓ وفي عام 2012، تم استحداث ثلاث أدوات نقدية جديدة تم بموجبها ضخ ما يعادل 2.4 مليار دينار بشكل مؤقت في السوق المصرفي لغايات تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتمثل هذه الأدوات:
  - عمليات السوق المفتوحة المؤقتة.
  - عمليات السوق المفتوحة الدائمة.
  - عمليات مقايضة العملات الأجنبية بالدينار الأردني.

- ✓ قام البنك باستحداث برنامج تمويل ميسر وطويل الأجل في عام 2012، يتم من خلاله إعادة تمويل القروض التي تمنحها البنوك للقطاعات الاقتصادية المشمولة بالبرنامج بأسعار فائدة تفضيلية وآجال طويلة.
- ✓ وفي عام 2020، مكن تنوع أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي، ومواكبة البنك للمستجدات في هذا المجال، من التدخل بصورة فاعلة في مواجهة تداعيات جائحة كورونا، وذلك من خلال جملة من الاجراءات الاستباقية والاحترازية، لا يتسع المجال الآن للدخول في تفاصيلها، وبلغت قيمتها حوالي 2.7 مليار دينار (8.6٪ من الناتج المحلي الاجمالي).

❖ **سياسة سعر الصرف:**

- منذ إصدار الدينار الأردني في عام 1950، تبنى البنك المركزي العديد من أنظمة الصرف والتي تراوحت بين أنظمة الصرف الثابت والمعومة. وقد تم ضمن أنظمة الصرف الثابت ربط سعر صرف الدينار بعملات منفردة/او بمجموعة من العملات.
- ففي عام 1950، تم ربط سعر صرف الدينار الأردني بالجنيه الإسترليني، وتم تحديد سعر صرف الدينار ليساوي جنيهاً إسترلينياً واحداً، وقد كان الجنيه الإسترليني عام 1950 يعادل (2,80) دولاراً أمريكياً.
- أما خلال الفترة (1967 - 1975)، فقد تم ربط الدينار الأردني بالدولار الأمريكي، وذلك نتيجة لانخفاض سعر صرف الجنية الإسترليني مقابل العملات الرئيسية الأخرى. حيث اتخذت الحكومة ال بريطانية قراراً بتخفيض سعر صرف الجنيه الإسترليني بنسبة 14.3٪، ولأن هذا القرار يترتب عليه تخفيض في قيمة الدينار الأردني، اتخذ البنك المركزي الأردني قراراً بفك الارتباط مع الجنيه الإسترليني، وتم ربط الدينار بالدولار الأمريكي والذهب بما يعادل دينار أردني واحد مقابل (2.8) دولار أمريكي.
- وفي عام 1975، تم ربط سعر صرف الدينار الأردني مع وحدة حقوق السحب الخاصة (SDR)، بحسب الأهميات النسبية للعملات المكونة للسلة في معاملات الأردن مع العالم الخارجي، وذلك في محاولة لتجنب تقلبات العملات الرئيسية العالمية وتحقيق الاستقرار في قيمة الدينار الأردني، وإدخال المزيد من المرونة في تسعير الدينار مقابل العملات الأخرى. وقد جاء هذا التحول في سياسة سعر الصرف نتيجة الاضطرابات التي خلقتها أزمة الدولار بعد انهيار نظام بريتون وودز في آب 1971، إذ تم تعويم الدولار وتعرض سعره لتقلبات حادة أمام العملات الأخرى، وتم تخفيض قيمته مرتين في عامي 1972 و1973، مما أدى إلى تأثر الدينار الأردني بتلك الإجراءات.
- أزمة الدينار الأردني ومرحلة التعويم (1989-1988)، شهد الاقتصاد الأردني في تلك الفترة تراجعاً شديداً في احتياطياته الأجنبية نتيجة تخلف المساعدات العربية المقدمة إلى الأردن، وتراجع حوالات العاملين في الخارج، بالإضافة إلى عوامل سياسية واقتصادية مختلفة مع تزايد ملحوظ في الطلب على العملات الأجنبية لتغطية حاجات الاستيراد وخدمة الديون الخارجية إلى مستويات لم يتمكن البنك فيها من مواصلة تلبية الطلب على العملات الأجنبية مما أدى بتاريخ 1988/10/15 إلى تعويم سعر صرف الدينار.

- وبسبب الضغوط المتلاحقة والكثيرة، مثل النقص الكبير في موجودات البنك المركزي من العملات الأجنبية، وعدم قدرة البنك المركزي على تلبية احتياجات البنوك التجارية من العملات الاجنبية، الأمر الذي فجر الأزمة الاقتصادية والتي تمثلت بانخفاض سعر الصرف للدينار الأردني رغم محاولات البنك المركزي لوقف تدهوره دون جدوى، لجأ البنك المركزي مضطراً لسياسة التعويم المدار (Managed Floating) خلال الفترة من 1988/10/15 وحتى 1989/5/29 وعلى أساس مقيد.
- وفي شباط عام 1989، سارع البنك المركزي إلى تثبيت سعر صرف الدينار مع الدولار الأمريكي عند مستوى 540 فلساً للدولار (أي 1.85 دولار للدينار الواحد)، وتم الالتزام بهذا السعر من قبل البنوك والشركات المالية وذلك بعد أن تم إغلاق محلات الصرافة، وكان من نتيجة هذه التطورات، نشوء سعر صرف في السوق الموازي، الأمر الذي أدى إلى ظهور سعري صرف، وقد تم توحيدهما تدريجياً آنذاك.
- أما خلال الفترة (1989-1995)، تم ربط صرف الدينار الأردني بسلة من العملات، ارتكزت السياسة الجديدة لسعر الصرف على أساس ربط الدينار بسلة من العملات الأجنبية الرئيسية التي تقيم بها وحدة حقوق السحب الخاصة، مع إعطاء كل عملة من هذه العملات الداخلة في السلة وزن يتناسب مع أهمية تلك العملة في العلاقات الاقتصادية للأردن مع العالم الخارجي، وفي ضوء ذلك يقوم البنك المركزي باحتساب سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية بشكل يومي مع استخدام هامش مناسب لتجنب التذبذبات الحادة في اسواق العملات الأجنبية.
- قام البنك المركزي في تشرين أول من عام 1995 بتثبيت سعر صرف الدينار الأردني بالدولار الأمريكي، وهو النظام السائد حاليا والذي ما زال يخدم الاقتصاد الأردني واستقراره ويمثل الركيزة الأساسية للسياسة النقدية للبنك المركزي، كما أن سعر الصرف الحالي يتوافق مع سعره التوازني طويل الأجل كما تعكسه اساسيات الاقتصاد الوطني. وذلك في ضوء ما يوفره من تعزيز الثقة بالدينار الأردني كوعاء جاذب للمدخرات المحلية، إلى جانب تعزيز تنافسية الصادرات الوطنية، والمساهمة في جذب الاستثمارات الأجنبية.
- كما ساهمت سياسة سعر الصرف الثابت في بناء مستويات مريحة من الاحتياطيات الأجنبية، إذ تضاعف رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية بحوالي ضعفين ليبلغ 1.4 مليار دولار في نهاية عام 1998، وارتفع ليصل إلى 2.1 مليار دولار في نهاية عام 1999، مقارنة مع 624.5 مليون دولار في نهاية عام 1995، هذا ويبلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات حالياً 15.4 مليار دولار، وهو مستوى يكفي لتغطية 8.7 شهراً من مستوردات المملكة من السلع والخدمات، أي ما يقارب ثلاثة اضعاف المعدل المتعارف عليه دولياً البالغ 3 أشهر.

❖ قطاع البنوك:

- كما ذكرنا سابقاً، كان هناك محدودية في انتشار المصارف في عهد إمارة شرق الأردن، إذ لم يكن خلال تلك الفترة سوى البنك العثماني، والبنك العربي الذي نقل مركزه الرئيسي إلى العاصمة عمان بعد أحداث النكبة، والذي شكل فيما بعد نواة البنوك التجارية المحلية

فـي الأردن ومحـوراً للنشـاط المصرفـي التجـاري الوطنـي. ومـع نهاية عـام 1951، أصبح عدد فروع البنوك التجارية العاملة في إمارة شرق الأردن خمسة فروع تعود لأربعة بنوك.

- منـذ تأسـيس البنـك المركـزي عـام 1964، بلـغ عـدد البنـوك العاملـة فـي المملكـة 8 بنـوك، مقارنة مـع 4 بنـوك فـي نهايـة 1951. أمـا فـي نهايـة عـام 1989، فقـد تضاعف عـدد البنوك ليبلـغ 16 بنكاً. ومع نهاية عام 2020، بلغ عدد البنوك العاملة في الأردن 24 بنكاً.
- علـى مسـتوى الانتشـار المحلـي لفـروع هـذه البنوك، فقـد ارتفع عدد الفـروع المحليـة للبنوك بأكثر مـن 12 ضعـف خـلال الفتـرة (1964 – 1989) ليبلـغ 281 فرعاً في نهاية عام 1989. أما خلال الفترة (1990 – 2020)، فقـد تضاعـف عـدد الفـروع مـرةً أخـرى بثلاثـة أضعـاف ليبلـغ عـدد فـروع البنـوك العاملـة فـي الأردن 871 فرعـاً فـي نهايـة عـام 2020، ولـم تقتصـر نشـاطات البنـوك محليـاً، بـل توسـعت أعمالهـا علـى المسـتوى العالمـي، إذ بلـغ عـدد فـروع البنـوك الأردنيـة العاملـة فـي الخـارج 192 فرعاً في نهاية عام 2020.
- وقـد انعكـس هـذا التوسـع فـي انتشـار البنـوك محليـاً علـى مؤشـر عـدد السـكان إلـى إجمالـي عـدد الفـروع العاملـة فـي المملكـة، إذ تحسـن هـذا المؤشـر ليبلـغ حوالـي 12.4 ألـف نسـمة لـكل فـرع في نهاية عام 2020 ، مقارنة مع 88 ألف نسمة لكل فرع في عام 1964.
- فيمـا يتعلـق بأنشـطة البنـوك، فقـد تضاعـف حجـم أعمالهـا بشـكل كبيـر جـداً، حيـث ارتفـع رصيـد إجمالـي الموجـودات لديهـا مـن 63.2 مليـون دينـار فـي عـام 1964 إلـى حوالـي 3.8 مليـار دينـار فـي نهايـة عـام 1989، أمـا خـلال العقديـن اللاحقيـن، تضاعـف إجمالـي موجـودات البنـوك بحوالـي 3 أضعـاف فـي كل عقـد ليبلـغ فـي نهايـة عـام 2010 مـا مقـداره 34.9 مليـار دينـار. وقـد بلـغ رصيـد إجمالـي موجـودات البنـوك 57.0 مليـار دينـار فـي نهايـة عـام 2020 (مشـكلة مـا نسـبته 180٪ من الناتج المحلي الإجمالي).
- كمـا ارتفـع رأس المـال والاحتياطيـات للبنـوك بحوالـي 20 ضعـف ليصـل إلـى 93 مليـون دينـار فـي نهايـة عـام 1980، مقارنـة مـع 4.8 مليـون دينـار فـي نهايـة عـام 1964. وخلال العقـود الثلاثة اللاحقـة، ونتيجـة التطـورات فـي انتشـار البنـوك محليـاً وخارجيـاً، تضاعف رأس المـال والاحتياطيات بمـا يزيـد عـن 3 أضعـاف فـي كل عقـد، ليبلـغ حوالـي 4.9 مليـار دينـار فـي نهايـة 2010، و8.8 مليار دينار في نهاية 2020.
- عـلاوةً علـى ذلـك، نجحـت البنـوك فـي حشـد المدخـرات المحليـة والأجنبيـة، حيـث ارتفعـت الودائـع لديهـا مـن 48.7 مليـون دينـار إلـى 808.5 مليـون دينـار فـي نهايـة عـام 1980 ، وتنمو خـلال العقود الثلاثـة اللاحقـة بمعـدلات تتـراوح بيـن (2.7٪ - 3.6٪)، هـذا وقـد بلـغ رصيـد إجمالـي الودائع حوالي 36.8 مليار دينارفي نهاية 2020، مشكلةً ما نسبته 119٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- كمـا عـززت البنـوك دورهـا المحـوري فـي توفيـر التمويـل الـلازم لكافـة القطاعـات الاقتصاديـة، حيـث ارتفعـت التسـهيلات الائتمانيـة الممنوحـة مـن قبلهـا مـن 29.2 مليـون دينـار إلـى 28.6 مليـار دينـار، يسـتحوذ القطـاع الخـاص منهـا علـى مـا نسـبته 89.1٪، ومشـكلة حوالـي 92.9٪ مـن الناتـج المحلي الإجمالي.

- في عام 2000 جاء إصدار قانون البنوك ليشكل نقلة نوعية لتطوير العمل المصرفي بما يتماشى مع هذه المستجدات، حيث فتح القانون أمام البنوك الباب لتقديم حزمة شاملة من الخدمات المالية ضمن ما يعرف بمفهوم البنك الشامل. وبهذا لم يعد دور البنوك يقتصر على تقديم الخدمات المالية التقليدية فقط، وإنما يتعداه ليشمل خدمات الوكالة، والاستشارات المالية، وادارة المحافظ الاستثمارية، وادارة الاموال واستثمارها للغير، وكذلك ادارة اصدارات الاوراق المالية والتعهد بتغطيتها وتوزيعها، بالإضافة إلى تقديم خدمات الحفظ الأمين للأوراق المالية. كما أتاح القانون للبنوك أيضاً القيام بعمليات الوساطة والإيجار، والدفع والتحصيل والتعامل بأدوات السوق النقدي وأدوات رأس المال والتعامل بالعملات الاجنبية في أسواق النقد الآنية والآجلة والمشتقات المالية، كما سمح للبنوك امتلاك أو تأسيس شركات تابعة مالية غير مصرفية كشركات التأمين.
- وفي أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عام 2008، اتخذ البنك المركزي العديد من الإجراءات والتدابير الاحترازية والتي ساهمت في المحافظة على استقرار وسلامة ومنعة الجهاز المصرفي وتعزيز دوره في توفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية المختلفة. وضمن هذا السياق، نجح البنك المركزي خلال تلك الفترة في المحافظة على جهاز مصرفي سليم ومتين يتمتع بمستوى عالٍ من الملاءة والربحية، قادر على توفير التمويل اللازم للاقتصاد الأردني. وقد جاء هذا النجاح ثمرة للتعاون الوثيق بين البنك المركزي وإدارات البنوك المرخصة في مجال الإدارة الاحترازية للمخاطر بُغية حماية القطاع المصرفي وزيادة منعته تجاه الصدمات الداخلية والخارجية. وترجم ذلك أيضا في نجاح المنظومة الرقابية التي انتهجها البنك المركزي والمستندة إلى مبدأ التحوط المبكر في التعامل مع مخاطر البيئة الاقتصادية المحلية والدولية.
- كما عمل البنك المركزي على تدعيم مراكز البنوك المالية من خلال تبني أفضل الممارسات العالمية، وتحقيق العدالة والشفافية لصغار العملاء، والاهتمام بإدارات المخاطر والرقابة والتدقيق الداخليين ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلاً عن تطبيق أُسس الحاكمية. وفيما يلي ابرز الإجراءات الرقابية والتشريعية التي طرأت على السياسة المصرفية للبنك المركزي في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية:

✓ تطوير أسس الحاكمية المؤسسية، حيث أصدر البنك المركزي دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في عام 2007 لضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي الأردني، كما قام البنك المركزي في النصف الثاني من عام 2014 بإصدار تعليمات معدلة للحاكمية المؤسسية للبنوك لتعزيز متانة أوضاعها، ومنسجمة مع المبادئ التي صدرت عن الجهات الدولية، وبما يضمن تحديد الأهداف المؤسسية للبنوك وتحقيقها، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين.

✓ تطبيق المعايير الدولية (بازلII، بازل III)، فقد كان البنك المركزي الأردني من أوائل البنوك المركزية في المنطقة التي طبقت متطلبات بازل II، ومتطلبات بازل III، وذلك بهدف تعزيز

نوعية رؤوس أموال البنوك واحتفاظها برؤوس أموال عالية الجودة ذات قدرة عالية على مواجهة المخاطر و امتصاص الخسائر.

- ✓ تعليمات اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing)، حيث أصدر البنك المركزي تعليمات خاصة لاختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وتم تعميمها على البنوك وذلك في عام 2009، وذلك لما لهذه الاختبارات من فاعلية كبيرة في تنبيه السلطات الرقابية وإدارات البنوك لأثر الأحداث السلبية غير المتوقعة المرتبطة بالعديد من المخاطر مما يعطي الإدارات في البنوك قدرة على تقدير حجم رأس المال المطلوب لمواجهة الخسائر المحتملة من الصدمات المالية الكبيرة.
- ✓ التعليمات الخاصة بالتعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، وقد أصدر البنك المركزي تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية في أواخر عام 2012 ودخلت حيز التنفيذ في منتصف عام 2013، وتأتي هذه التعليمات بهدف تعزيز قيم التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية كجزء أساسي من ثقافة البنوك العاملة في المملكة ضمن جميع المستويات، وبما يضمن أن الخدمة أو المنتج المصرفي المقدم للعملاء يتمتع بخصائص وشروط واضحة ومفهومة تمكن عملاء البنوك من فهم خصائص وتكلفة المنتجات المقدمة لهم والمخاطر التي تكتنفها، إضافة لنشر الوعي المصرفي لدى مختلف فئات المجتمع.
- ✓ إنشاء شركة المعلومات الائتمانية، قام البنك المركزي في نهاية عام 2015 بترخيص أول شركة معلومات ائتمانية في شهر كانون أول 2015 والتي باشرت أعمالها في نهاية 2016. وتعمل هذه الشركة على توفير قاعدة معلومات ائتمانية شاملة عن عملاء البنوك والشركات المالية الأخرى التي تقدم الائتمان، الأمر الذي سوف يساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة في الحصول إلى التمويل اللازم.
- ✓ تطبيق المعيار المحاسبي IFRS9.

- أما عن دور البنوك خلال فترة الجائحة، فقد عملت البنوك على كافة المحاور للتخفيف عن المواطنين والقطاعات الاقتصادية المتضررة، وظهر ذلك جلياً من خلال قيامها بتأجيل أقساط القروض على الأفراد وعملاء التجزئة والشركات، إضافة إلى استجابتها السريعة لقرار البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة وبواقع 150 نقطة أساس بغض النظر عن دورية تعديل سعر الفائدة على القروض حسب العقود المبرمة مع عملائها، وعدم إدراج العملاء ممن يرفض لهم شيكات لغايات مالية ضمن قائمة العملاء المتخلفين عن الدفع، وتخفيض قيمة عمولة الشيك المعاد لعدم كفاية الرصيد، وعمولة التسوية الشيكات بما يخفف الكلف المالية عن مصدريها. وعلى الرغم من تداعيات الجائحة المستجدة، إلا أن الجهاز المصرفي أظهر تماسكا ملفتا وقدرة على امتصاص أثر الازمة، وذلك وفقاً لما أظهرته مؤشرات المتانة المالية لنهاية عام 2020.
- حرص البنك المركزي على إنشاء العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية التي تنشط في مجال مساندة الأعمال المصرفية مثل:

- ✓ مؤسسة ضمان الودائع: والتي تهدف إلى حماية المودعين لدى البنوك المرخصة من خلال ضمان ودائعهم لديها، وذلك بهدف تحفيز الادخار وتعزيز الاستقرار والثقة بالنظام المصرفي في المملكة، وضمن جهود المؤسسة المستمرة لتوسيع خطتها ونشاطها في حماية المودعين.
- ✓ الشركة الأردنية لضمان القروض: والتي تعمل على توفير الضمانات التي يحتاجها مجتمع الأعمال الصغيرة ومتوسطة الحجم، والمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني، وتوفير فرص العمل.
- ✓ الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري: والتي تساهم بدور فاعل في تطوير وتفعيل سوق التمويل الإسكاني وتلبية الحاجات السكنية لذوي الدخول المنخفضة.

❖ **الشمول المالي ونظام المدفوعات الوطني:**

- سعى البنك المركزي خلال السنوات الماضية إلى تعزيز الشمول المالي في المملكة، عن طريق تمكين كافة فئات وشرائح المجتمع من الأفراد وقطاع الأعمال من الوصول الملائم للخدمات والمنتجات المالية المختلفة، كخدمات الدفع والائتمان وتحويل الأموال والتأمين، من خلال المؤسسات المالية الرسمية وبتكلفة معقولة، وبشكل يلبي احتياجاتهم ويساعدهم في تحسين مستوى معيشتهم بطريقة آمنة ومستدامة.
- يتمحور دور القطاع المصرفي الأردني في تعزيز الشمول المالي في المملكة من خلال توفير خدمات ومنتجات مالية تلائم احتياجات مختلف فئات المجتمع، وتمكّن القاطنين في المناطق النائية من الوصول إلى هذه الخدمات والمنتجات البنكية بكلف معقولة وبسهولة ويُسر من خلال توفير البنية المالية التحتية اللازمة لخدمة أكبر شريحة من المستهلكين الماليين وذلك إلى جانب تبني أحدث الخدمات المالية الإلكترونية مثل الخدمات المصرفية عبر أجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، والخدمات المصرفية عبر الانترنت، والبنك الناطق وغيرها من الوسائل الحديثة التي تتيح للمستهلك المالي الوصول للخدمات البنكية في أي وقت ومن أي مكان، إضافة إلى أنه تم تطوير بعض المنتجات المالية المخصصة للنساء والشباب.
- وفي هذا الصدد، قام البنك المركزي الأردني خلال عام 2017 بإعداد وصياغة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي للأعوام (2018-2020)، وبالتعاون مع الشركاء الرئيسين من القطاعات المختلفة ذات العلاقة، التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي لكافة شرائح المجتمع من خلال توفير الخدمات المالية المناسبة لهم. حيث تهدف الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي إلى رفع مستوى الاشتمال المالي من (33.1٪) في عام 2017، مقاساً بعدد البالغين الذين يملكون حسابات في مؤسسات مالية، إلى(41.5٪) في عام 2020، بالإضافة إلى تقليص فجوة الوصول المالي بين الجنسين "الفجوة الجندرية" من 53٪ إلى 35٪ مع انتهاء تطبيق الاستراتيجية بحلول عام 2020.
- أما عن تطورات نظم المدفوعات والتسويات، وللارتقاء بأنشطة البنوك وبنوعية عملياتها على المستويين المحلي والدولي، واجتذاب المزيد من العملاء، وتوسيع الانتشار والعمق المالي، لعب البنك المركزي ومجلس المدفوعات الوطني دوراً كبيراً في تطوير نظم المدفوعات والتسوية في المملكة بما يتوافق مع أفضل النظم المطبقة في هذا المجال في العالم.

- **وفي هذا المجال، عمل البنك المركزي على تطوير البنية التحتية للقطاع المالي بما فيها أنظمة الدفع الالكترونية، وذلك ضمن اهتمام البنك في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير الخدمات المالية الرقمية:**

✓ نظام إي فواتيركم.

✓ الدفع بالهاتف النقالJoMoPay .

✓ إنشاء المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية (FinTech Regulatory Sandbox) بهدف إيجاد حاضنة لرواد الأعمال لدعم وتشجيع الابتكار والتطوير في مجال التكنولوجيا المالية بما يعزز التنافسية في مجال الخدمات المالية الرقمية.

✓ يدعم البنك المركزي المبادرات والابتكارات التي تستخدم أحدث التكنولوجيا العالمية بما في ذلك تكنولوجيا البلوك تشين (Block chain)، مع الأولوية للتطبيقات التي تعزز من امكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية بيسر وكفاءة وأمان، مع الاخذ بضوابط تعزيز الأمن السيبراني للخدمات المالية بشكل عام.

✓ قام البنك المركزي عام 2018 بإصدار الدليل الارشادي للحوسبة السحابية لتمكين الشركات من تقديم خدماتها بالاعتماد على هذه التكنولوجيا، ويسعى البنك المركزي في الوقت الحالي إلى دراسة نقل إحدى أنظمة مدفوعات التجزئة العاملة في السوق الأردني للعمل ضمن نطاق الحوسبة السحابية.

✓ تسعى شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال العاملة في قطاع المدفوعات الوطني وبدعم وتمثيل من البنك المركزي الأردني إلى إيجاد وتطوير أنظمة لغايات تنفيذ متطلبات اعرف عميلك إلكترونياً (ekyc) والتي يتم تطبيقها من خلال التقنيات المالية الحديثة القائمة على تكنولوجيا السجلات الموزعة وبالاعتماد على تقنية البلوكتشين (Blockchain).

✓ انشاء وحدة الخدمات المالية الرقمية والتمكين الاقتصادي والاجتماعي بالبنك المركزي الاردني والتي تهدف الى تحسين نوعية حياة اللاجئين والأردنيين من خلال توسيع فرص الحصول على التمويل، وتطوير النظام البيئي (Digital Financial Services)، وتحسين فعالية الدفعات النقدية (CTP).

✓ إطلاق نظام التسويات الإجمالية الفوري RTGS باستخدام معيار (20022) ISO، ليكون بذلك الاردن الأول اقليمياً والثاني عالمياً بتطبيق هذا المعيار خلال العام 2016.

✓ إطلاق نظام غرفة التقاص الآلي (Automated Clearing House) وهو نظام دفع وتحويل وتفويض آلي يوفر بنية تحتية آمنة لتنفيذ مدفوعات التجزئة فيما بين البنوك الأعضاء وعملائهم.

المحور الثالث: نظرة مستقبلية لآفاق الاقتصاد الوطني في المئوية الثانية

- إن النجاح المتميز الذي حققه الأردن في عملية بناء الدولة وانشاء المؤسسات وتطوير الاقتصاد وتنفيذ الإصلاحات خلال المئوية الأولى للدولة، رغم محدودية الموارد، والأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة في الإقليم، أكسب الأردن تجارب وخبرات هامة للبناء عليها. ونحن قادرون، إن شاء اللّه، على تجاوز التحديات الراهنة، وتعزيز مسيرة

التنمية، للانطلاق نحو مئوية جديدة من الازدهار والرخاء. إذ تشير التقديرات الى توقع بدء التعافي من تداعيات جائحة كورونا خلال النصف الثاني من هذا العام، حيث يقدر ان ينمو الاقتصاد الوطني بنسبة 2.0٪ خلال العام الحالي، وبنسبة تتجاوز 3٪ في الاجل المتوسط.

- لكن المرحلة القادمة تتطلب منا عدم الركون والاسترخاء، بل المضي قدماً نحو تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المتبقية دونما تأخير، وأنا على ثقة تامة بأنه طالما لدينا العزيمة الكافية، والخطط المدروسة للإصلاحات الهيكلية للاقتصاد، فإن الاقتصاد الأردني سوف ينتقل بالتأكيد بشكل أسرع إلى مستقبل أكثر إشراقاً.
- ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي أن نعمل بجد خلال المرحلة القادمة على:

✓ تعزيز مفهوم الاعتماد على الذات في النهج الاقتصادي، وأن يكون ركن أساسي في التفكير بالمستقبل الاقتصادي للمملكة.

✓ إصلاح بيئة الاستثمار لتكون محفزة للاستثمارات المحلية والأجنبية، وخاصة ما يتعلق منها باستقرار التشريعات، وتبسيط لإجراءات بدء المشاريع وتسجيلها، والعمل على رفع القدرة التنافسية للسلع الأردنية وتحسين جودتها.

✓ كما يجب العمل على تشجيع الاستثمار في الأفكار الريادية والمشاريع الابتكارية، لاسيما انها اثبتت عبر التاريخ نجاعتها ونجاحها في أوقات الازمات.

✓ وكذلك تعزيز التوجه نحو الاستثمار في الاقتصاد الأخضر، والعمل على زيادة استغلال مصادر الطاقة المتجددة والتي يتمتع الأردن بميزة نسبية فيها.

✓ والتركيز على القطاع الزراعي وزيادة مساهمته في الاقتصاد، فهو السبيل نحو تعزيز أمننا الغذائي، والمضي قدماً في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للزراعة 2020-2025.

✓ كما لا بد من العمل على تبني قواعد مالية واضحة عند إعداد الموازنات المالية الحكومية بهدف تحقيق الانضباط المالي، وذلك من خلال وضع سقوف لعجز الموازنة لا يجوز تجاوزها. بالإضافة إلى وضع قواعد على نسب المديونية وضمان استدامتها.

✓ وإجراء العديد من التحسينات في الإدارة الضريبية ورفع كفاءة التحصيل الضريبي وتشديد العقوبات على المتهربين.

معالي الدكتور جواد العناني – نائب رئيس الوزراء الأسبق

أود أن أشكركم شكراً جزيلاً وأتقدم بأحر التهاني إلى جلالة الملك وإلى الأخوة في جمعية رجال الأعمال ممثلةً برئيسها وكذلك بالأخ موسى شحادة وأخي دولة الدكتور عدنان بدران ومعالي الأخت مها العلي وكذلك كل الشكر للأخ الدكتور زياد فريز على ما قدمه من شرح ديناميكي يوضح تجربة البنك المركزي وما حدث في الأردن وأود أن أقول ما يلي

أولاً أعتقد بأن نظرتنا إلى ما جرى كانت بإستمرار مقارنات عامودية مع الزمن بمعنى كان عندنا هذا وأصبح لدينا هذا وكان كذا وأصبحنا كذا وكل هذا ممتاز ويجب أن نفخر به لأننا في الحقيقة عندما أنشأت إمارة الشرق العربي في عام 1921 لم يكن هناك شيء لا دولة ولا حكومة ولم يكن أيضاً ما يسمى مفهوم البنيان الاقتصادي واضح المعالم بكل أبعاده المختلفة ولذلك أصبحت المقارنات تدل على حجم الإنجاز الذي تم عمله.

رغم أن الأردن عبر مسيرته في المئة عام عانى من عشرات التشوشات و مئات التحديات التي كانت تؤثر على اقتصاده فتجعله ينكمش جغرافياً ويتوسع سكانياً، وعليه كانت الهزات الديمغرافية والجغرافية بإستمرار ملازمة للأردن مما أثر على حجم موارده وزاد من حجم الأعباء المفروضة عليه، وكل ذلك طبعا أدى إلى عملية فيها تحدي كبير للاقتصاد الأردني وهي أن عملية تراكم الثروة البشرية أو المعمارية أو المعرفية بين وقت وأخر كانت تتقطع.

قد مررنا بديناميكيات تحولات إجتماعية كبيرة إحتاجت إلى جهد كبير وإدارة عالية استنزفت الكثير من الموارد والتي كان من الممكن توجيهها نحو زيادة الكم بدل من مواجهة التحديات الإنسانية الناشئة عن هذه التغييرات الكبيرة التي شهدها الاقتصاد الأردني. ولذلك يجب أن

نفخر بأنه على الرغم من كل ما مر به الأردن من تحديات ومن حروب وتناقضات واضطرابات في المنطقة ومفاجآت كبيرة جداً لم نكن نمتلك القدرة على السيطرة عليها ولكننا امتلكنا القدرة على التعايش والتأقلم معها والمرونة الكافية لتخطيها.

وأمام هذه الدروس كلها لا بد أن نسأل أنفسنا هل المطلوب منا أن نستمر في نفس النهج أم أننا بحاجة إلى أن نفعل كل الأدوات التي تجعل هذه الدولة تبدو أكثر إستقراراً وأكثر أمناً وأكثر قدرة على مواجهة التحديات.

هل موارد الأردن قليلة أم أنها متحركة عبر الزمن كنا دائماً نعتقد أن الموارد أو الأصول الثابتة في الأردن هي كتلة ثابتة والواقع هي ليست كذلك وإنما متحركة بإستمرار مع الوقت على سبيل المثال كان عندنا البوتاس في البحر الميت وعلى الرغم من إنشاء الشركة في عام 1951 لكننا لم نستطع استثماره إلا بعد فترة والآن أصبح متاحاً أكثر ونستفيد منه ونتطلع للتوسع فلم يكن هذا المورد ثابتا في حجمه، كنا نتكلم عن الطاقة الشمسية الموجودة بلا حدود في الأردن وثبت أن سطح معان على سبيل المثال واحد من أفضل مصادر الطاقة الشمسية في معان.

هذا وإن لم تتقدم التكنولوجيا لما إستطعنا أن نعتبره جزءا من مواردنا الحالية التي يمكن أن نعتمد عليها مستقبلا. هي الإعتماد على الذات والطاقة والطاقة النظيفة وكذلك طاقة الرياحوغيرها إذاُ الموارد ليست ثابتة مما يجعلها غير ثابتة مع الوقت أننا نخرج من ما يسمى نفسية الشعور بفقر الموارد هي أننا بحاجة إلى تطوير المعرفة وتطوير التكنولوجيا حتى نستطيع أن ننتقل إلى آفاق أوسع مما نحن تعودنا عليه.

الأردن كان يحاول دائما إما التحرك على نفس المنحنى أو ينتقل من منحنى إلى منحنى استجابة للظروف أو أن ينتقل تحت المنحنى أو فوقه إلى منحنى أعلى منه أو أدنى حسب الظروف التي نمر بها وفي كل مرة واجهتنا ظروف صعبة استطعنا أن نتجاوزها.

أول تحدي مررنا به كان في الثلاثينات بسبب مرور العالم بحالة من التراجع وما رافقها من إنهيار اقتصادي "الكساد العظم" عانى لاقتصاد الأردني في تلك السنوات من قحط كبير نتيجة شح الأمطار وحصلت مجاعات في الأردن وأمراض سارية استطعنا أن نتغلب عليها.

لقد مر الأردن بتحديات عديدة لقد تكلم الدكتور زياد فريز حول حرب 67 فقد فعانى الاقتصاد الأردني من تراجع في معدلات النمو لتصل بالسالب واستمرت لعام 1971. وتكررت معدلات النمو السالبة لمرة ثانية في جائحة فايروس كورونا الذي بدأت بعام 2020. حتى الآن شهدنا عام ونصف معدلات سالبة للنمو.

لذلك آن الآوان أن نسأل أنفسنا بعض الأسئلة في الحقيقة، أولاً: لا يوجد هناك قطاع في الأردن ليس اقتصادياً كل القطاعات اقتصادية فقطاع الدفاع اقتصادي وقطاع النقل اقتصادي والقطاع الزراعي وقطاع الطاقة والمياه كذلك اقتصادي وأي قطاع نتحدث عنه هو قطاع اقتصادي ولكن بالمقابل يقول لنا الاقتصاديون المحدثون بأن الاقتصاد وسع نظرته الشمولية لإدخال عناصر النمو الاقتصادي فلم تعد محصورة على مفهوم ما ندرسه من التكنولوجيا، التعليم وغيرها وإنما أصبح الآن علم النفس واقتصاديات السلوك وعلم الأعصاب وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والتحرك الاقتصادي.

إذاً نحن أمام تغير في منهجية التفكير ونحن بالأردن بحاجة إلى تطورها وتغيير نظرتنا لأن الاقتصاد لم يعد فقط قطاعات اقتصادية وقطاعات إجتماعية. كل القطاعات وكل الترتيبات في المجتمع لها علاقة بقدرة ذلك المجتمع على الإنتاج وعلى توزيع الإنتاج.

التحدي الثاني والمهم في الأردن وقليل من يتحدث عنه بالأردن كان هناك دائما حراك إجتماعي حتى التعليم كان بالمئة سنة الماضية عنصرا فاعلا في نقل الناس من حد معين وصف معين مجتمعي إلى الصفوف العليا بمعنى إذا تعلمت وأصبحت أستاذا حتى لو أتيت من أسرة فقيرة فإن التعليم كان كفيلا بأن ينتقل إلى مستوى أعلى داخل المجتمع الأردني، الآن نحن إنتقلنا لنوع ونمط جديد من التعليم.

الذي تحدث عنه الدكتور عدنان بدران لقد عملنا ما يسمى بالإزدواجية التعليمية فهناك من يذهبون للمدارس الحكومية وغيرها فيحصلون على الأساسيات من المعرفة ولكن اللذين يذهبون إلى المدارس الخاصة يصبحون جزءا من العالم يتعلمون لغات يعرفون لغة الكمبيوتر يستطيعون أن يسافروا إلى الخارج وأن يذهبوا إلى جامعات متميزة وأن يشغلوا مناصب في القطاع الخاص والعام في الوظائف التي تتطلب مهارات عالية.

لذلك أصبح التعليم الآن إلى حد ما عنصرا أقل في مفهوم الحراك الإجتماعي وإذا أخذنا مقاييس التوزيع الإجتماعي توزيع الدخل وتوزيع الثروة في الأردن، نلاحظ أنها بالأردن بدأت تخلق ما يسمى انفصاماً في المجتمع بين أغنياء وفقراء وأن معامل جيني الذي كان حوالي 35٪ في الأردن، الآن بدأ يرتفع إلى 50٪، وكلما ارتفع هذا يعني أن التوزيع الدخلي قد إختل عن ما كان عليه. مما يؤثر على محركات النمو السنوي هي الإستهلاك والاستثمار أو ما يسمى بالإنفاق، وهذا الإستهلاك إذا حدث خلل في ذلك التوزيع فإن قدرته على خلق المضاعف وإستعادة قدرتنا على النمو أصبحت أقل مما كانت عليه.

إن النقطة الثالثة التي أود التحدث عنها هي مفهوم المتطلبات الاقتصادية لقد تحدث الدكتور عدنان بدران على موضوع الطاقة وأعطى أمثلة على أننا بعنا شركات توزيع الكهرباء واضطررنا أن ندخل معها في شروط ذات تكلفة على المستهلك.

يتوجب أن نجيب على بعض الأسئلة بصراحة ونحدد أولوياتنا بدأنا في بدأنا في مجال الطاقة في الأردن فنحن نعرف انه في عام 1991-1990 بدأ ينقطع عنا النفط العراقي بسبب إجراءات الأمم المتحدة وكذلك إعتمدنا على النفط السعودي ولكنه توقف وواجهنا مشكلات مع النفط العراقي ثم إعتمدنا على الغاز المصري.

السؤال الذي يجب أن نواجهه هل نحن بحاجة أن نعتمد على مصادر الطاقة المحلية وتنميتها تدريجيا حتى نحدث تلك النقلة أو الإحلال من المصادر الخارجية إلى لمصادر المتاحة عندنا أم ماذا وهذه ستنطوي على تكلفة في المدى القصير فهل نزرع بذرة طول الوقت حتى نطعم واحدة أم نزرع فصيلة تطعم أسرة ونعلم الناس كيف يتخذون قرارات تمتد مسافات طويلة عبر الزمن. لذلك أنا أعتقد أنه يجب أن نضع استراتيجية للطاقة تحولنا بالتدريج إلى مواردنا الذاتية لأنها متاحة وكثيرة والمستقبل معنا وكلما تقدمت التكنولوجيا أصبحت قدرتنا أكثر على مواجهة المشكلة.

الآن نتكلم عن ما تحدث عنه الدكتور عدنان بدران حول بناء مدن في الأردن جديدة مدن ذكية، نحن بحاجة لثلاثة مدن ذكية لكن حسن إختيار موقعها هي ما سيجعلها مشروعات اقتصادية ناجحة كما قال معالي الدكتور زياد فريز كما وتعرف معالي الأخت مها أن اليوم الهندسة المالية في بناء الكدن أصبحت علم بحد ذاته اليوم واستخدامك للأراضي وعملية بناء البنية التحتية وكما قال ريكاردو عند بناءك بمكان ترفع أسعار الأراضي المجاورة فهل نستطيع إنشاء ما يسمى هندسة مالية دون أن نتكبد مبالغ كبيرة وإستحداث هذه النقلة.

رابعا النظرة المؤسسية لنفحص مؤسساستنا، لقد بنينا مؤسسات لكن كثيرا منها قد شاخ قبل الآوان ولم يعد قادرا على أداء ما كان يؤديه في سنوات سابقة. لماذا تشيخ المؤسسات إذاً وكيف نستطيع أن نعيد إليها الحياة ولنجعلها أكثر حيوية وأكثر استجابة مع المتطلبات. هذا سؤال مهم جدا.

اليوم القطاع الخاص معظم مؤسساته هي منظمات أسرية هذه المنظمات الأسرية التي قدمت الكثير للأردن وحتى كبار الصناعات والحج حمدي يتذكر والده اللّه يرحمه، أنشأت بسبب إجتماع عمداء الأسر والتجار ليقولوا بأننا نرغب بإنشاء شركة شركة اسنت على سبيل المثال وكانوا ينجحون في ذلك ثم يحصل بعد ذلك المشاركة مع الحكومة. الآن هل المؤسسات الأسرية أصبحت هشة بحيث أنها لم تعد أن تتحمل أن تصل إلى أسرتين أو ثلاثة أسر هل نحن بحاجة إلى إعادة النظر في أنظمة هذه الشركات إذا بقيت أسرية فسوف نتحل معظمها بعد الجيل الثاني، وكيف نعطيها الديمومة إذاً وكيف نجعلها مرتبطة بآلية السوق وأكثر مرونة في تقبل الأفكار الجديدة وتقبل التطور التكنولوجي لأننا لا نستطيع التخلي عن الشركات العائلية.

النظام الأسري كذلك الحل إذا نظرنا للكثير من الشركات في سوق عمان المالي أسعارها دون السعر الذي تستحقه نحن بحاجة إلى إعادة النظر في المؤسسات حتى تكون أكثر قدرة على الإستمرار، بالمقابل تتكلم عن الإصلاح الإداري الحكومي هنالك مؤرقات، يتوجب وضع خطة تستبق الأحداث وتبني مشروعات والبدء في بنائها.

الشركات الصغيرة مهمة جداً ونحن نعلم كما تحدثت معالي الوزيرة مها قالت بأن لدينا اليوم 305 ألف شركة مسجلة في وزارة الصناعة والتجارة ومعظمها من الشركات الصغيرة والمتوسطة. كل يوم يغلق مثل هذا النوع من الشركات لكن هل هذا هو الشركات التي نتحدث عنها أم أننا بحاجة لشركات مثل مايكروسوفت والتي تعي أن تكبر وتصبح شيئا ذا أثر كبير جدا. هذه الأسئلة أيضا نريد أن نواجهها.

لقد أصبح اقتصاد الأردن أكثر تعقيدا والدلالة على ذلك هو تقسيمه العملي فعلى سبيل المثال لو نظرنا إلى القطاع الصحي كان سابقا طبيب الأسرة يعالج كل شيء اليوم الطبيب يكون متخصصا بشكل دقيق.

عدد سكان الأردن يساوي 10.5 مليون نسمة في وقتنا الحاضر والرقم الذي كان في عام 2010 كان من المفروض أن نصله في عام 2030 بمعنى أننا استبقنا الزمن سكانياً بحدود 14 سنة. الآن فرض علينا كل هذا الضغط في هذه السنوات فهذا يتطلب منا نظرة ديناميكية مختلفة تتطلب إنشاء والتأكيد على دور المؤسسات وجعلها أكثر قدرة وإستجابة ومن هذا أنا تقديري أن

مشكلتنا هي النوع وليس الكم ونحن نحتاج الإنتقال من التفكير الكمي إلى التفكير النوعي.

التجربة التي استعرضها الدكتور زياد فريز عن البنك المركزي تعطينا أمثلة أولا كنا نتعامل مع عمليات السوق المفتوح وهي من العمليات البسيطة في السياسة النقدية وصحيح ربطنا الدينار بالدولار ولكن التفاصيل الداخلية في عملية الحماية، والنقطة التي أبدع بها الدكتور زياد فريز الإشتمال المالي وهي إدخال الناس إلى الجهاز المصرفي خاصة المهمشين كل هذا له تعقيداته الإجتماعية والمالية ويتطلب ترتيبات كثيرة جدا.

الآن نحن نبني لكن لا نستفيد لماذا؟ لأنك قد تكون بنيت على حساب شيء أكثر جدوى لذلك يجب أن نبدأ بقياس الأشياء بدقة علمية وهذا يتطلب مهارة علمية في إدارة المؤسسات وتفكير جديد علمي قائم على البحث والتطوير على بناء الأفراد.

قطعا التعليم هو المفتاح الأساسي والحل وأنا أقر أنه على المدى الطويل لا يمكن أن يكون لنا استقرار اقتصادي ومنهجية واضحة اذا لم يكن هناك أفكار خلاقة عملية، تأتي من الفكر والإبداع والإبتكار والريادة.

من الواضح جداً أن حجم التكنولوجيا كلما زاد عدد المشاركين فيه أفقيا كان له القدرة على الإرتفاع إلى مستويات أعلى من الإنجازات التكنولوجية أكثر يسرا أما إذا بقينا فقط عدد محدود يعلم بلتكنولوجيا وعدد محدود يعلم على سبيل المثال بإدارة سلاسل التزويد لن يتحقق ذلك.

وعليه لا يتوجب الإستمرار في قول أنه لا يوجد حلول لمشكلة ندرة المياه أو النفط، فالموارد أصبحت متاحة، فالقدرة البشرية أصبحت قادرة على أن تجد حلولاخلاقة تجعل كل هذه الموارد وحتى إن قلت تبدو كافية فيتوجب وجود نظرة إيجابية ونظام التعليم أن يؤيد مفهوم التربية أيضا إلى صفوفه.

وبصفتنا مررنا بهذه التجارب في الأردن فأنا أعتقد أن الأردن لديه مستقبل وإن بدأنا من الآن بأن نعالج هذه الثغرات ونبني على أساس أنه سيحتفل أولادنا وأحفادنا بالقرن القادم في مثل هذه الأيام بأن تكون نحن تجاوزنا كل هذه المعضلات واستطعنا أن نتكيف مع عالم كل شيء فيه يقول بأن ما سيراه بعد قرن لن يكون شبيها بما نحن نتكلم عنه على الإطلاق. فعلمو أبناؤكم بأنهم سيحيوا في عالم غير عالمكم ودنيا غير دنياكم.

وإنني متفائل مثلما تحدث الدكتور زياد فريز والأخت مها والدكتور عدنان بدران بأن يكون المستقبل أكثر وعدا وأحسن بشرى وأشكركم على حسن إستماعكم.

سعادة السيد غسان نقل – عضو مجلس أمناء جمعية رجال الأعمال الأردنيين

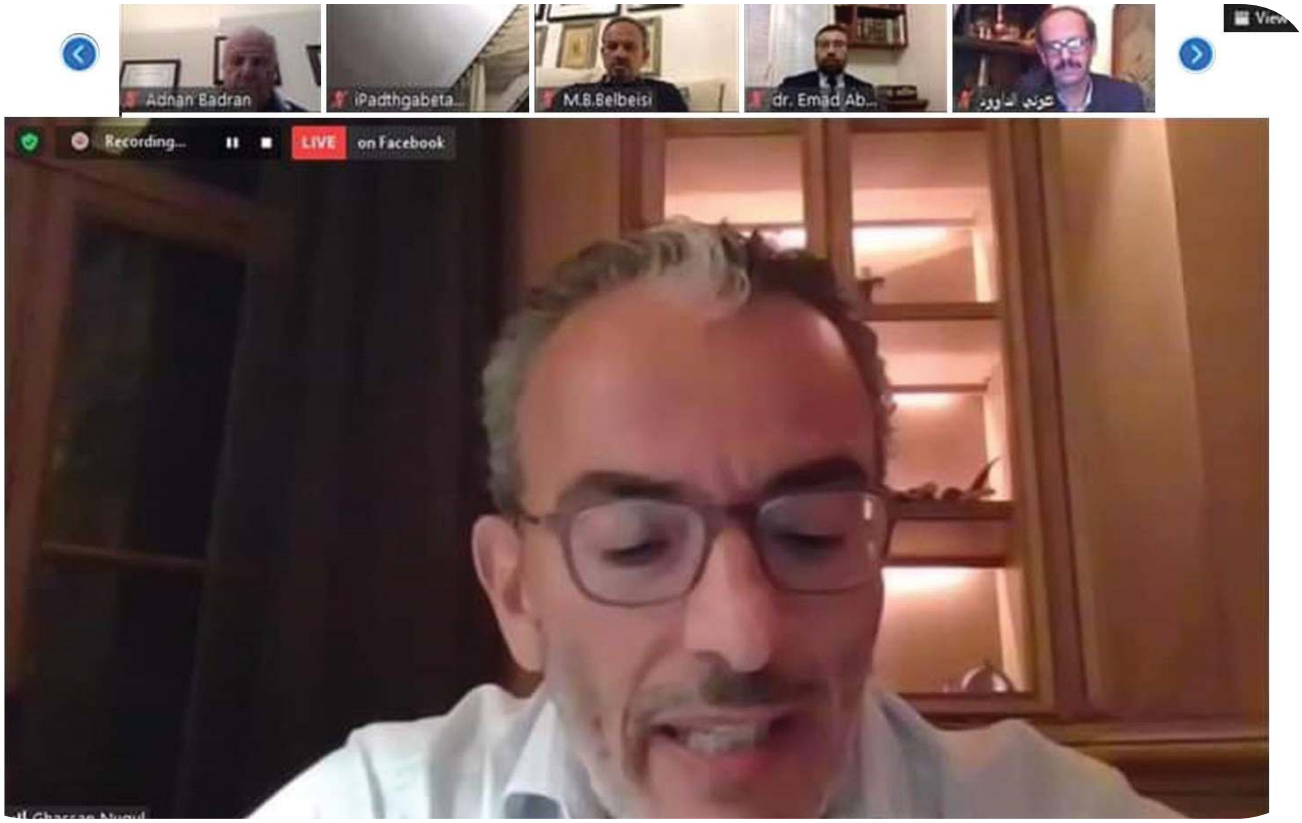

بدايةً أود أن أشكر جمعية رجال الأعمال الأردنيين على الجلسة الحوارية حول الاقتصاد الأردني في مئوية الدولة ويشرفني أن أتحدث عن القطاع الصناعي الأردني وسأبدأ بالسؤال التالي من كان سيصدق أنه قبل 40 أو 50 سنة قلنا بأن الدواء الأردني سيصدر لكل دول العالم أو أن أجهزة التبريد والتكييف الأردنية ستركب في مطار لوس أنجلوس أو أن الورق الصحي الأردني ستصدر لنصف لندن وباريس واليونان والبرتغال وأمريكا وتصدر إلى 81 دولة والقائمة تطول. وإنه برأي هناك قصص نجاح مبهرة فعلاً ومصدر فخر لكل أردني بالرغم من المعيقات والتحديات الجمة وشح الموارد التي نعرفها. ومن ناحية أخرى من الضروري أن نقدر اليوم مساهمة القطاع الصناعي بالاقتصاد الوطني.

إن القطاع الصناعي الأردني قد حقق نجاحاً مبهراً ومدعاة للفخر خلال المئوية الأولى، وإن من أهم محطات الصناعة الأردنية هو إنشاء وزارة الصناعة والتجارة والتي قد عرفت بمسميات مختلفة منذ انشاءها بعام 1952 ومن أهم هذه المسميات (التجارة، الاقتصاد والتجارة، الاقتصاد والإنشاء والتعمير، الاقتصاد، التجارة والإنشاء والتعمير، الاقتصاد الوطني)، وفي عام 1961 تم تعديل قانون غرف التجارة والصناعة بإنشاء غرفة صناعة عمان بتاريخ 1962 كأول غرفة صناعية لخدمة الصناعة كجزء من نهضة المملكة الأردنية الهاشمية ليبلغ في عام 2020 عدد الأعضاء 7992 عضو مسجل.

وفي عام 1964 تم انشاء مؤسسة تنظيمية تحت اسم "مؤسسة الإقراض الصناعي وذلك

ترسيخاً للجهود الداعية لأنشاء مؤسسة مصرفية تنظم تمويل النشاط الصناعي في الأردن بهدف تشجيع وتقوية القطاع الصناعي الأردني و في عام 1965 وضعت حكومة التل قانون تم بموجبه إنشاء بنك الانماء الصناعي لتمويل المشاريع الصناعية وأصبحت أهدافه أوضح من خلال تشجيع المشاريع الصناعية، وتنشيطها، ومساعدتها، وتطورها، وتمويلها من المصادر الداخلية والخارجية، وتزويد المقترضين بالمشورة الفنية إضافة لتشجيع الصناعات الصغيرة المحلية اليدوية عن طريق تأسيس الجمعيات التعاونية الخاصة بها ودعمها بالقروض المالية والمعونات الفنية اللازمة ويعتبر تأسيس هذا البنك من أهم الانجازات والمحطات التي ساهمت ومكنت العديد من الصناعات من الإزدهار والنمو والاستمرار.

من الستينات وتباعاً تأسست في هذه الفترة مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية ومؤسسة المدن الصناعية ومؤسسة المناطق الحرة ومؤسسة التدريب المهني بالإضافة الى مؤسسة تشجيع الاستثمار ليؤدي كل منها دوره في خدمة الصناعة. كما وتم في عام 1967 تأسيس عدد من الشركات التي اعتبرت كمحطات مهمة في الصناعة منها، شركة التبغ والسجاير الأردنية المساهمة والتي تأسست في عام 1924 ، شركة مواد البناء الأردنية المحدودة الضمان والتي تأسست في عام 1940، شركة التأمين الأردنية المحدودة والتي تأسست في عام 1950 وفي عام 1958 تم تاسيس مصانع فاين، وفي عام 1968 تم تاسيس مكتب تصدير فاين بعد أن خسرت شركة فاين 80٪ من سوقها في (الضفة الغربية) بعد حرب 1967 وبدأت تصدير منتجاتها الى الخليج العربي،سوريا،ليبيا، اليمن وغيرها، وفي عام 1963 تم تأسيس شركة مصانع الألمنيوم والنحاس الأردنية.

ومن أبرز مؤشرات مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني في وقتنا الحاضر فإن مساهمة القطاع الصناعي بنسبة 24٪ من الناتج المحلي الاجمالي بشكل مباشر و 40٪ من الناتج المحلي الاجمالي بشكل غير مباشر. كما ويشغل 240,000 من الأيدي العاملة الأردنية أي ما نسبته 15٪ من مجموع الأيدي العاملة، 90٪ من هذه العمالة أردنية بإستثناء قطاع الملابس.

إن الصناعة الأردنية تورد ما يقارب بليون دينار سنوي الى الخزينة على شكل ضرائب مباشرة وغير مباشرة، ويصدر القطاع الصناعي 5 مليار دينار تشكل 90٪ من مجموع الصادرات كما ويتواجد 2000 شركة مصدرة.

إن عدد المنشآت المسجلة في غرفة الصناعة تبلغ 19,400 بينما العامل منها يبلغ 13,000 بالمقابل كان هناك ما يقارب 9300 منشأة صناعية في عام 1985، كما ومن الجدير ذكره أن 60٪ من المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار شركات صناعية.

إن القطاع الصناعي يواجه العديد من العقبات والتحديات منها الداخلية ومنها الخارجية الأمر الذي يتطلب وللتخفيف من هذه العقبات العمل على مراجعة استراتيجية الطاقة الأردنية لزيادة تنافسية الصناعات الوطنية لتتمكن من المنافسة على المستوى الدولي وكذلك المحلي والتوجه نحو تأسيس شراكة حقيقية مع القطاع الخاص وإبراز دوره الاقتصادي الهام، ومراجعة شاملة لاستراتيجيات التعليم خاصة التقني والتدريبي وأن تحاكي متطلبات العصر وإستبدال البيروقراطية التي تقضي على أي نمو بالحكومة الإلكترونية ضمن جدول زمني.

الدكتور فوزي الحموري رئيس جمعية المستشفيات الخاصة وعضو جمعية رجال الأعمال الأردنيين

أكـد الحمـوري فـي بيـان صحفـي بتاريـخ 11/04/2021 بـأن مئويـة تأسـيس المملكـة الأردنيـة الهاشـمية هـي مناسـبة عظيمـة تسـتحق الاحتفـال بهـا والزهـو والافتخـار بمـا تحقـق خـلال عشـرة عقـود مـن انجـازات يشـار لهـا بالبنـان وعلـى كل الأصعـدة جعلـت الاردن موضـع احتـرام وتقديـر دول العالـم بأسـره.

وأشـار الحمـوري إلـى أن الأردن وبقيادتـه الهاشـمية الحكيمـة نجـح فـي أن يتبـوأ مكانـة عاليـة علـى المسـتوى الاقليمـي والدولـي لثباتـه كدولـة راعيـة للسـلام وباحـة للأمـن والاسـتقرار وقـادرة علـى مواجهـة مختلـف التحديـات والأزمـات خاصـة مـع وقـوف شـعبها وقفـة رجـل واحـد خلـف قيادتـه .

واضـاف الحمـوري أن مـا حققـه القطـاع الصحـي فـي المملكـة مـن نجاحـات وانجـازات متميـزة وتوسـع فـي الاسـتثمار فـي المجـال الصحـي وبخاصـة فـي قطـاع المستشـفيات الخاصـة مكنـه مـن ان يتبـوأ المرتبـة الأولـى فـي الاقليـم كمقصـد للسـياحة العلاجيـة التـي سـاهمت وبشـكل كبيـر فـي دعـم الاقتصـاد الوطنـي ناهيـك عـن مسـاهمة هـذا القطـاع فـي تشـغيل عشـرات الالاف مـن المواطنيـن الاردنييـن .

واشـار الـى أن القطـاع الصحـي كان يضـم فـي عـام 1923 مستشـفيين اثنيـن وعـدد الاسـرة 26 سـريراً فقـط فيمـا كان عـدد الاطبـاء يبلـغ 28 طبيبـا ثـم اصبـح فـي عـام 2021 يضـم 121 مستشـفى عامـاً وخاصـاً وعسـكرياً وجامعيـاً وصـل عـدد الاسـرة فيهـا 15536 سـريراً فيمـا وصـل عـدد الاطبـاء الـى 28 الـف طبيـب.

واسـتعرض الحمـوري عـدداً مـن الإنجـازات التـي حققهـا القطـاع الصحـي الأردنـي علـى مسـتوى الاقليـم ومـن أهمهـا اجـراء اول عمليـة قلـب مفتـوح فـي المنطقـة فـي عـام 1970 واول عمليـة زراعـة كلـى فـي عـام 1972 واول عمليـة زراعـة قلـب وعمليـة زراعـة خلايـا جذعيـة فـي عـام 1985 وولادة اول طفـل انابيـب فـي عـام 1987 واول عمليـة زراعـة كبـد فـي عـام 2004.

وثمـن الحمـوري دعـم جلالـة الملـك عبـداللّه الثانـي المسـتمر للقطـاع الصحـي بجميـع مكوناتـه انطلاقـاً مـن ثقـة وايمـان جلالتـه بقـدرات هـذا القطـاع ومـا بلغـه مـن تطـور وتحديـث مسـتمرين وتقديمـه خدمـات صحيـة وعلاجيـة متميـزة للمرضـى مـن الاردنييـن وغيـر الاردنييـن .

المحاور التي يتوجب تسليط الضوء عليها خلال المئوية الثانية لنتمكن من الإعتماد على الذات في تحقيق نهضة الوطن

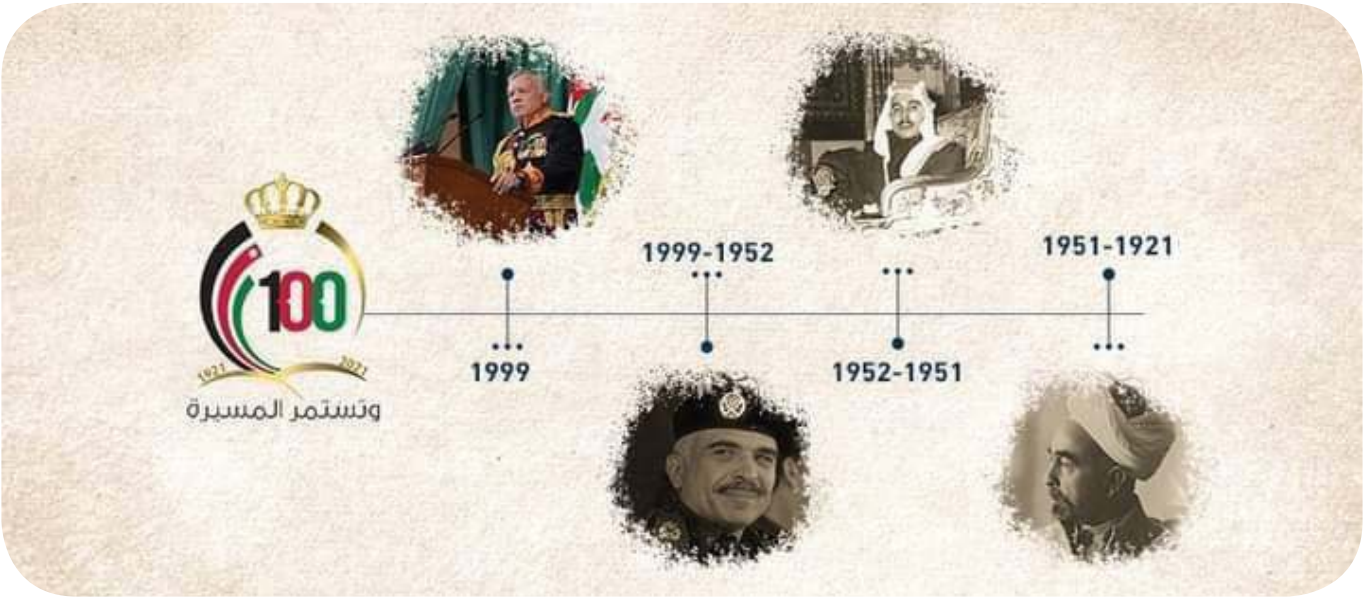

من أجل مائة عام أخرى من عمر الدولة حافلة بالنجاح والازدهار لا بد من:

1. الاستمرار في التحديث والتطوير وإعادة هيكلة الإدارة العامة في الدولة وترشيق القطاع العام.
2. وضع خطط واستراتيجيات اقتصادية متوسطة وطويلة المدى وإجراء هيكلة شاملة لكافة أركان الاقتصاد الأردني.
3. ترسيخ نهج الاقتصاد المختلط الذي يعتمد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتمكين الاقتصاد من خلال ذلك من بناء مؤسسات ومنشآت وطنية مهمة وحيوية تساعد كما كانت في بناء الدولة وتطويرها.
4. التوجه نحو الاقتصاد الرقمي وبناء رأس المال البشري المبدع من خلال تطوير المنظومة التعليمية ومنهجيتها. ومن أجل تطوير الاقتصاد المعرفي، علينا الأخذ بما يلي:

- تطوير المناهج التعليمية في جميع مراحل التعليم وادماج التعلم الالكتروني وعن بعد مع التعليم الوجاهي وتحويل الصف المدرسي إلى صف معكوس يبدأ بالنقاش والحوار لبناء ملكة التساؤل والاستقصاء للطلبة حول المفاهيم للحلقة الدراسية يتلوها طرح المهارات المعرفية باستخدام التقنيات الحديثة في أساليب التدريب لبناء مهارة التفكير والابداع في عملية التعلم. وهذا ينقلنا إلى التعليم المدمج، الذي يربط الوجاهي بالإلكتروني وعن بعد أكان متزامناً أو غير متزامن.
- تدريب المعلمين لتنمية مهاراتهم المعرفية وبيداغوجية وتقنيات ووسائل التعلم الحديثة، خاصة التعلم المدمج قبل الخدمة بدبلوم مهني تربوي بعد درجة البكالوريوس، وأثناء الخدمة من خلال دورات مكثفة في التعلم مدى الحياة.

- تنمية وتطوير البيئة المدرسية لتنمية الفكر الخلاق وتنمية مواهب الطلبة والاخلاقيات والسلوكيات والعمل المشترك واحترام الاختلاف وتقدير الحضارات الأخرى، وتحقيق المدرسة الخضراء، والكلية الخضراء، والجامعة الخضراء.
- الشراكة مع القطاع الخاص في التدريب، وعقود بحثية لحل مشكلات الصناعة.

5. معالجة تحديات قطاع الطاقة الذي أصبح معوق أساسي للصناعة والتجارة والزراعة ومؤثر سلبي على تنافسية السلع وأكثر مدخلات الإنتاج تكلفة و إعادة النظر في جميع الاتفاقيات في توليد الطاقة أكانت احفورية أم متجددة على أساس سعر السوق لكلفتها الحقيقية الحالية مع هامش ربحي متوازن، اذ تفرض هذه الاتفاقيات حالياً أسعاراً مرتفعة على مدى 20 – 25 سنة، وتفرض شراء حد أدنى من انتاجها الكهربائي ولو كان فوق حاجة الشركة الوطنية للكهرباء والمملوكة كاملاً من الحكومة.
6. التوجه نحو تحقيق الأمن الغذائي والمائي وتجنب هدر الموارد والمحافظة عليها وتطوير القطاع الزراعي.
7. تعزيز مفهوم الإعتماد على الذات في النهج الاقتصادي، وأن يكون ركن أساسي في التفكير بالمستقبل الاقتصادي للمملكة.
8. إصلاح بيئة الاستثمار لتكون محفزة للاستثمارات المحلية والأجنبية، وخاصة ما يتعلق منها باستقرار التشريعات، وتبسيط إجراءات بدء المشاريع وتسجيلها، والعمل على رفع القدرة التنافسية للسلع الأردنية وتحسين جودتها.
9. العمل على تشجيع الاستثمار في الأفكار الريادية والمشاريع الإبتكارية، لاسيما أنها أثبتت عبر التاريخ نجاحها في أوقات الأزمات.
10. تعزيز التوجه نحو الاستثمار في الاقتصاد الأخضر، والعمل على زيادة استغلال مصادر الطاقة المتجددة والتي يتمتع الأردن بميزة نسبية فيها كما و يتيح فرص عمل كبيرة.
11. العمل على تطوير شبكات الكهرباء لزيادة قدرتها لتتسع لتوليد الطاقة المتجددة بحيث تستوعب مستقبلاً 40٪ من خليط الطاقة بدلاً من 11٪ حالياً والتوجه نحو تصدير الكهرباء والربط الكهربائي مع الدول المجاورة الربط الكهربائي مع الدول المجاورة: هذا مشروع هام لتصدير الفائض من الجهد الكهربائي وخاصة في الذروة، مما سيؤدي إلى توسع القطاع العام والخاص في توليد الطاقة المتجددة في الأردن.
12. التركيز على القطاع الزراعي وزيادة مساهمته في الاقتصاد، فهو السبيل نحو تعزيز أمننا الغذائي، والمضي قدماً في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للزراعة 2020-2025.
13. العمل على تبني قواعد مالية واضحة عند إعداد الموازنات المالية الحكومية بهدف تحقيق الانضباط المالي، وذلك من خلال وضع سقوف لعجز الموازنة لا يجوز تجاوزها، بالإضافة إلى وضع قواعد على نسب المديونية وضمان استدامتها.
14. إجراء العديد من التحسينات في الإدارة الضريبية ورفع كفاءة التحصيل الضريبي وتشديد العقوبات على المتهربين.

15. التوجه نحو ترشيق الحكومة والتخفيف من العجز المالي وتحقيق التوازن بين النفقات والإيرادات وأتمتة الإدارة بإدارة وحاكمية خلاقة، وتوجيه المنح والمساعدات للمشروعات والنفقات الإنمائية والرأسمالية التي تزيد من ناتجنا المحلي الإجمالي (GDP).
16. التوجه نحو الاقتصاد المعرفي كمحور رئيسي للنهوض بالاقتصاد الأردني والإنتقال إلى منظومة تعليمية ينتج عنها مخرجات ريادية.
17. تطوير التعاون الاقتصادي الحالي بين مصر والأردن والعراق إلى سوق عربية مشتركة حرة لانسياب السلع والبضائع وإنشاء مناطق صناعية مشتركة على حدودها. وهذا سيخلق فرص عمل جديدة وسيرفع من اقتصاديات الدول العربية الثلاث المشاركة.
18. بناء رأس مال بشري ذكي ومبدع من خلال تطوير منهجية التعليم وتنمية المهارات والفكر الخلاق وتطوير المناهج التعليمية وإدماج التعليم الإلكتروني مع التعليم الوجاهي.
19. العمل على إدخال عناصر النمو الاقتصادي الحديثة والتركيز على عوامل النمو غير التقليدية مثل (اقتصاديات السلوك، علم الأعصاب وعلاقته بالتنمية الاقتصادية).
20. وضع استراتيجية للطاقة تحولنا بالتدريج إلى مواردنا الذاتية وتنميتها بشكل تدريجي لإحلال المصادر المتاحة عوضاً عن المصادر الخارجية.
21. تطوير المعرفة والتكنولوجيا للوصول إلى آفاق أوسع على المستوى الاقتصادي.
22. بناء مدن ذكية(مدن رقمية) في مواقع استراتيجية لتحقيق مشروعات اقتصادية ناجحة واستخدام الهندسة المالية فيها وتكون صديقة للبيئة.
23. تعمير الصحراء بالتوجه بإجراء مسح مائي عميق مع إقامة السدود الترابية وتخضيرها زراعياً بما يتناسب مع طبيعتها، وإقامة ثلاث مدن عصرية اقتصادية رقمية فيها(كما تم ذكره في التوصية رقم 22)، في الشمال والوسط والجنوب، وهذا المشروع يشكل استغلال 80٪ من الجغرافيا الأردنية، شرقاً وجنوباً. وهذا المشروع العملاق سيفتح مجالاً واسعاً لفرص العمل وتنشيط شركات الانشاء والمقاولات والهندسة والأعمال اللوجستية.
24. إعادة النظر في النظام المؤسسي لجعلها أكثر استدامة ووضع خطة للإصلاح الإداري في الجهاز الحكومي وتعزيز دور المؤسسات الاقتصادي.
25. توحيد دعم مشروعات البحث العلمي ضمن الأولويات الاقتصادية للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، لإدارة توجيه جهود البحث العلمي الهادف من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التشبيك للجامعات ومؤسسات البحث العلمي. وقيام الجامعات ومراكز البحث العلمي بحضانة مخرجات البحث العلمي ونقل التكنولوجيا لتوليد شركات ناشئة (SMEs) تسهم في فرص عمل جديدة وبناء الثروة الوطنية.
26. إنشاء شركة الصناعات الكيميائية للبحر الميت يشارك بها القطاع العام والقطاع الخاص بعد اعداد الجدوى الاقتصادية لاستغلال ثروات البحر الميت مع الحفاظ على حقوق شركة البوتاس العربية، إذ أن هناك مساحات كبيرة للاستثمار يفوق قدرة شركة البوتاس الحالية.

27. استغلال سد الكرامة بتحلية مياهه أو بإنشاء مزارع اسماك على مياهه الحالية شبه المالحة لتوفير الأمن الغذائي.
28. استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة المائية (هيدروبونيك) للإنتاج النباتي والأسماك، وهذه التقنية لا تستخدم مياه جديدة نتيجة إعادة تدوير المياه المستخدمة فيها.
29. العمل على تنفيذ قناة البحرين في الأراضي الأردنية بمواصفات عالمية لجر مياه البحر الأحمر إلى البحر الميت، لتأمين تحلية مياه جديدة للشرب بحوالي 650 مليون م^3 سنوياً، وتوليد الكهرباء من فارق مستوى البحرين (430م) لإنقاذ البحر الميت الذي يفقد متراً تقريباً سنوياً، مع توقف تغذيته بمياه روافده، وعلينا استخدام الطاقة الشمسية والمتجددة الأخرى في ضخ المياه والتحلية.
30. استثمار وادي عربة بعد انشاء قناة البحرين في مجال الزراعة والأمن الغذائي وخاصة التصديرية منها، وزارعة الأسماك، وإنشاء بحيرات لمنتجعات سياحية وإعمار الوادي بإقامة قرى سياحية على الجبال المطلة عليه. وتشير دراسات الجدوى الاقتصادية السابقة بأن الجدوى كانت عالية. لذا فان إحياء وادي عربة من وضعه الحالي إلى وضع متقدم عصري يستغل سياحياً وزراعياً هو موضوع ذات أولوية في المئوية الثانية.
31. استثمار المياه الجوفية المشتركة مع دول الجوار، لاستخدامها للأغراض الزراعية وطنياً، بنفس المقدار المستخدمة من الدول المجاورة، لزيادة الرقعة الزراعية الأردنية لتوفير الأمن الغذائي الوطني من خلال القطاع الخاص. فأحواضنا المائية المشتركة سطحية كانت أم جوفيه مع دول الجوار يجب أن تستغل لتوفير الأمن الغذائي الأردني.
32. تحويل النقل والمركبات تدريجياً إلى كهربائية بالتزامن مع برامج الاتحاد الأوروبي بتصفير انبعاث الكربون مع عام 2050. وهذا سيفتح فرص عمل جديدة واستثمارات جديدة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.
33. البناء على ما تم انجازه في القطاع الصحي والعمل بجد للحفاظ على مكانة المملكة المتميزة كمركز اقليمي للعلاج ومعالجة التحديات التي يواجهها قطاع الرعاية الصحية.